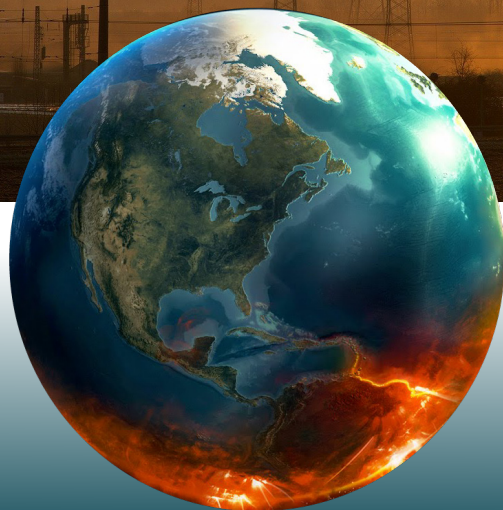




دليل التغير المناخي



حقوق النشر محفوظة للاتحاد
العربي للتقانات الطبعة الاولى
باللغة العربية
٢٠٢١



الاتحاد العربي للتقانات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

٤	مفاهيم عامة حول التغيرات المناخية
٥	المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالتغير المناخي
٦	الإتفاقيات الدولية
٩	المؤتمرات الدولية والإقليمية
١٦	موقف المجتمع المدني والنقابات من الاتفاقيات المتعلقة بقضايا التغير المناخي
٢٠	عواقب وآثار التغير المناخي على الاقتصاد والعمالة وأفكار للتكيف مع الواقع المناخي
٣٦	أثر التغير المناخي على المرأة العاملة
٤٦	التكيف مع آثار التغيرات المناخية على العمالة
٥٣	مبدأ الإنتقال العادل
٦٠	مراكز الإنتقال العادل
٦٢	العمل المناخي والتنمية المستدامة

مفاهيم عامة حول التغيرات المناخية

قبل البدء في الحديث عن التغيرات المناخية لابد من إلقاء الضوء على مفهوم التغيرات المناخية التي تطرق إليها بعض الباحثين في شتى المجالات العلمية والعملية، فقد عُرِّفَ التغير المناخي على أنه « ظاهرة عالمية للتحوّل المناخي في كوكب الأرض تتميز بتغيرات تمس مختلف جوانب الطقس مثل درجة الحرارة وكمية الأمطار وسرعة الرياح ومعدل حصول الكوارث الطبيعية، وتكون هذه التغيرات نتاج الأنشطة البشرية».

وفي ضوء ذلك، تفرض التقلبات والتغيرات المناخية مخاطر جسيمة على حياة الانسان واقتصاده مثل الأحداث المتطرفة المتعلقة بالجفاف والفيضانات والأعاصير، وتردي الغذاء نوعاً وكماً، وكذلك المتعلقة بصحة الانسان والمتعلقة بدرجات الحرارة والفوارق الحرارية القصوى التي تسببها أمور مثل موجات الحر ولفعات البرد، والأحداث المناخية والأمراض التي تنقلها المياه مثل الملاريا وحمى الضنك وتردي نوعية الهواء.

فالتغير المناخي يحدث نتيجة لارتفاع درجة حرارة نظامنا المناخي، ويُعد الاحتباس الحراري تهديداً وجودياً للكوكب، حيث تؤدي تراكم كمية ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في الغلاف الجوي نتيجة لاستهلاكنا المستمر للوقود الأحفوري - الفحم والنفط والغاز - إلى ارتفاع درجات الحرارة. وقد نص اقتراح تم تمريره في مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC Trades Union Congress) لعام ٢٠١٩ على ما يلي: «لقد ارتفعت درجة حرارة الأرض بالفعل بدرجة واحدة فوق مستويات ما قبل الصناعة. وحذر تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الصادر في الخريف (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠١٩) من أنه ليس أمامنا سوى ١٢ عامًا لإبقاء الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة كحد أقصى». وجاءت تعاون مؤتمر النقابات العمالية TUC جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) من أجل معاهدة دولية عادلة وطموحة وملزمة بشأن تغيير المناخ مع «انتقال عادل» في جوهرها.

بالنظر إلى مفهوم التغير المناخي يشير مصطلح «تغير المناخ» عادة إلى التغيرات التي لوحظت منذ أوائل القرن العشرين، والتي من المحتمل أن تكون هذه التغيرات في المناخ العالمي بسبب مزيج من الأسباب الطبيعية والبشرية:

- أسباب طبيعية: يختلف مناخ الأرض بشكل طبيعي نتيجة التفاعلات بين المحيط والغلاف الجوي، والتغيرات في مدار الأرض ، والتقلبات في الطاقة الواردة من الشمس، والانفجارات البركانية.
- الأسباب البشرية: من المحتمل أن يكون التأثير البشري الرئيسي على المناخ العالمي هو انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) مثل ثاني أكسيد الكربون (CO₂) والميثان (CH₄).

ونتيجة للأنشطة البشرية فقد زادت تراكيز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز في الغلاف الجوي بشكل ملحوظ منذ عام ١٧٥٠ وحتى الآن، وتتجاوز قيم ما قبل الصناعة المحددة من قِوالب الجليد التي تمتد على عدة آلاف سنوات، والزيادات العالمية في تركيز ثاني أكسيد الكربون ترجع في المقام الأول إلى استخدام الوقود الأحفوري وتغير استخدام الأراضي، في حين أن الميثان وأكسيد النيتروز في المقام الأول بسبب الأنشطة الزراعية.



المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالتغير المناخي





الإتفاقيات الدولية:

١. إتفاق باريس بشأن تغير المناخ ٢٠١٥:

الهدف من الاتفاق:

يهدف هذا الاتفاق إلى توطيد الإستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر. وسيتم ذلك من خلال الوصول الي تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يسمح للنظام البيئي بان يتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ وبالتالي حماية الانسان من خطر يصل الي النقص في الغذاء والماء، والسماح بالمضي قدماً في ايجاد وخلق سبل للتنمية الاقتصادية علي النحو المستدام. يهدف الاتفاق إلى احتواء الاحترار العالمي لأقل من ٢ درجات ويسيى لحدّه في ١,٥ درجة. سيتم إعادة النظر في الأهداف المعلنة بعد خمس سنوات، وأهداف خفض الانبعاثات لا يمكن استعراضها على نحو أعلى. وضع كحد أدنى قيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي كمساعدات مناخية الدول النامية سنوياً وسيتم إعادة النظر في هذا السعر في ٢٠٢٥ على أقصى تقدير.

وصف موجز:

- اتفاق باريس بالفرنسية (Accord de Paris) أو ما يسمى «كوب ٢١» هو أول اتفاق عالمي بشأن المناخ. جاء هذا الاتفاق عقب المفاوضات التي عقدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة ٢١ للتغير المناخي في باريس في ٢٠١٥. وقع ١٧٥ من رؤساء دول العالم في عام ٢٠١٦ في مقر الامم المتحدة في نيويورك تحت مسمى اتفاقية باريس للتغير المناخي وكان ذلك الحدث الأكبر علي الإطلاق لاتفاق عدد كبير من البلدان في يوم واحد أكثر من اي وقت مضى.
- تعمل اتفاقية باريس للتغير المناخي بشكل أساسي علي مواجهة مشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة، وكيفية إيجاد الحلول للتكيف معها، والتخفيف من حدة ضررها علي البيئة، والنظر بجدية للآثار الواضحة للتغيرات المناخية، والحد من ارتفاع الحرارة الي اقل من درجتين مئويتين؛ حيث إن متوسط درجات الحرارة العالمية ارتفع بمقدار ٠,٨٥ درجة مئوية من ١٨٨٠-٢٠١٢.

المبادئ العامة للإتفاق:

- للأجيال القادمة الحق في العيش في بيئة سليمة صالحة، ولذلك فحماية أطراف الاتفاقية للبيئة هو أمر منصف لتلك الاجيال ويتعين على البلدان المتقدمة أن تاخذ دور الصدارة في مكافحة التغير المناخي والآثار الضارة المترتبة عليه.
- توضع في الاعتبار الظروف الخاصة للبلدان النامية، ولاسيما تلك المعرضة للأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وأن الدول المتقدمة ستتحمل عبء غير عادي بمقتضى الاتفاقية.
- تتخذ جميع الأطراف التدابير اللازمة للوقاية من أسباب تغير المناخ أو تقليلها أو تخفيف من حدة آثارها الضارة، ومهما كانت التهديدات والتحديات يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لمعالجة الأمر.
- وضع الخطط المناسبة المستدامة لحماية النظام المناخي من التغير نتيجة للنشاط البشري.



٢. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢:

الهدف من الإتفاق:

الهدف النهائي لهذه الاتفاقية، ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، هو الوصول، وفقاً لأحكام الاتفاقية ذات الصلة، إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرّض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

وصف موجز:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي يرمز لها UNFCCC من United Nation Framework Convention on Climate Change) هي اتفاقية دولية صدّق عليها ١٩١ بلداً والتزمت تلك البلدان بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحترار العالمي.
- وجاء في الإطار عام تحدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطاراً عاماً للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يمثله تغير المناخ. وتنص الاتفاقية على أن هدفها النهائي هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي. وتحظى الاتفاقية بعضوية عالمية تقريباً؛ فحتى حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ كان ١٩١ بلداً قد صدّق عليها. وهذه البلدان يشار إليها باسم «أطراف الاتفاقية».
- اتفقت الأطراف في الاتفاقية على عدد من الالتزامات للتصدي لتغير المناخ. إذ يجب على جميع الأطراف أن تعد وبصفة دورية تقريراً يسمى «البلاغات الوطنية». وهذه البلاغات الوطنية يجب أن تحتوي على معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ذلك الطرف وأن تصف الخطوات التي اتخذها وما يعتزم اتخاذه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية.
- تقتضي الاتفاقية من جميع الأطراف تنفيذ برامج وتدابير وطنية للتحكم في انبعاثات غازات الانحباس الحراري والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. واتفقت الأطراف أيضاً على تشجيع استحداث واستخدام تكنولوجيات لا تلحق ضرراً بالمناخ؛ والتثقيف والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وتأثيراته؛ والإدارة المستدامة للغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى إزالة غازات الاحتباس الحراري من الغلاف الجوي، والتعاون مع الأطراف الأخرى في هذه الأمور.
- تقع التزامات إضافية على عاتق البلدان الصناعية، التي تسمى أطراف المرفق الأول بموجب الاتفاقية. وهذه الأطراف اتفقت أصلاً على الاضطلاع بسياسات وتدابير بهدف محدد هو إعادة حجم انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري إلى المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. ويجب أيضاً على الأطراف المدرجة في المرفق الأول تقديم بلاغات وطنية أكثر تواتراً ويجب أن تقدم على حدة تقارير سنوية عن انبعاثاتها الوطنية من غازات الاحتباس الحراري.
- يجب أيضاً على البلدان المتقدمة الأغنى (التي تسمى الأطراف المدرجة في المرفق الثاني) بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات غير الضارة بالمناخ إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويجب أيضاً أن تقدم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها عن طريق مرفق البيئة العالمية، الذي يمثل الآلية المالية للاتفاقية، عن طريق القنوات الثنائية أو القنوات الأخرى المتعددة الأطراف.

المبادئ الأساسية للاتفاقية:

- تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف.
- يولى الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وللأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، التي سيتعين عليها أن تتحمل عبئاً غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية.
- تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة.
- للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب.
- ينبغي أن تتعاون الأطراف لتعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف.



٣. بروتوكول كيتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ٢٠٠٥:

الهدف من الاتفاق:

اتفاقية كيوتو تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (UNFCCC or FCCC)، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل، في الفترة من ١٤-٥ يونيو ١٩٩٢ هدفت المعاهدة إلى تحقيق «تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي».

وصف موجز:

- نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت)، ومجموعتين من الغازات (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور (بيرفلوروكربون)) التي تنتجها الدول الصناعية «المرفق الأول»، ونصت أيضاً على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتباراً من عام ٢٠٠٨ م، صادق ١٨٣ طرفاً على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في ١١ ديسمبر ١٩٩٧ في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥.
- وافقت الدول الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو ٥,٢٪ مقارنة بعام ١٩٩٠. ألزم الاتحاد الأوروبي بخفض قدره ٨٪، والولايات المتحدة بنسبة ٧٪، واليابان بنسبة ٦٪، وروسيا بنسبة ٠٪. سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة ٨٪ لأستراليا و ١٠٪ لأيسلندا.
- ويتضمن اتفاق كيوتو مجموعتين من الالتزامات المحددة تحقيقاً للمبادئ العامة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: تتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية.

المؤتمرات الدولية والإقليمية في مجال تغير المناخ



١. مؤتمر قمة الطموح المناخي عام ٢٠٢٠:

- الدول الداعية للمؤتمر: الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بالاشتراك في استضافة مؤتمر قمة الطموح المناخي لعام ٢٠٢٠، بالشراكة مع إيطاليا وشيلي.
- جاء هذا المؤتمر تنفيذا لاتفاق باريس، بعد مرور خمس سنوات على اعتماده في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
- هدف المؤتمر إلى تجديد البلدان لالتزامات جديدة وطموحة في إطار الركائز الثلاث لاتفاق باريس: التزامات التخفيف والتكيف والتمويل.
- عقد المؤتمر عبر شبكة الإنترنت بسبب جائحة كورونا.



٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي:

- عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ٢٠٠٧ في مركز بالي الدولي للمؤتمرات في نوسا دوا في بالي، إندونيسيا.
- حضر ممثلون من أكثر من ١٨٠ بلداً، إلى جانب مراقبين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وشمل المؤتمر اجتماعات عدة هيئات، منها المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب ١٣)، والاجتماع الثالث للأطراف في بروتوكول كيوتو (الاجتماع الثالث للأطراف أو الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو)، إلى جانب اجتماعات أخرى والهيئات الفرعية، واجتماع الوزراء.
- دعا اجتماع لوزراء البيئة والخبراء عقد في يونيو / حزيران المؤتمر إلى الاتفاق على خريطة الطريق والجدول الزمني و «خطوات ملموسة للمفاوضات» بهدف التوصل إلى اتفاق بحلول عام ٢٠٠٩، والذي سُميت بخريطة طريق بالي. وقد نوقش ما إذا كان هذا الاجتماع العالمي المعني بتغير المناخ قد حقق أي شيء هام على الإطلاق.
- دعت مقترحات الاتحاد الأوروبي الأولية إلى بلوغ الانبعاثات العالمية ذروتها في فترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة وتراجع «أقل بكثير من النصف» من مستوى عام ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠٥٠ بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لتحقيق مستويات انبعاثات تقل عن مستويات عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٠-٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.



٣. مؤتمر الأطراف:

- أنشئ مؤتمر الأطراف عندما اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في عام ١٩٩٢، وهو الهيئة العليا للاتفاقية ويضم جميع الأطراف في الاتفاقية، أي البلدان الـ ١٩٥ التي صدّقت على الاتفاقية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.
- يعقد مؤتمر الأطراف سنويا بالتناوب في إحدى بلدان المجموعات الإقليمية الخمس في منظمة الأمم المتحدة، بغية تقييم تطبيق الاتفاقية والتشاور بشأن قطع التزامات جديدة. وتم ضم مؤتمر الأطراف إلى مؤتمر الأطراف السنوي لبروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٥، أي منذ دخول البروتوكول حيّز النفاذ.
- يشارك في مؤتمر الأطراف ممثلون عن كل بلد وقّع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لعام ١٩٩٢، أي ١٩٥ دولة والاتحاد الأوروبي. ويشارك أيضا في هذه المؤتمرات ممثلون عن جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية في المجتمع (المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمجالس المحلية والإقليمية، والنقابات، والمنشآت، والعلماء، والشباب).
- يتمثل هدف المؤتمر في تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المصدر في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون أي تأثير خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي.

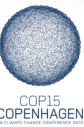
DOHA 2012
UN CLIMATE CHANGE CONFERENCE
COP18•CMP8

٤. مؤتمر الدوحة الـ ١٨ حول تغيّر المناخ:

جاء مؤتمر الدوحة لتمديد البروتوكول كيوتو، مع فرض هدف يتمثل في تقليص الانبعاثات العامة لغازات الدفيئة في البلدان المتقدمة بمعدل ١٨٪ على الأقل بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٠ (تسمى هذه الفترة «فترة الالتزام الثانية») مقارنة بمعدلات الانبعاثات لعام ١٩٩٠. وتم التوصل إلى حل وسط نهائي بتحفيز من الاتحاد الأوروبي الذي ربط تمديد الالتزام ببروتوكول كيوتو باعتماد خريطة طريق لإبرام اتفاق عالمي. وعليه التزمت فرنسا والاتحاد الأوروبي بالمشاركة في فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وكان الاتحاد الأوروبي أول من أعلن هدفه في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وهو خفض انبعاثات غازات الدفيئة التي يتسبب بها بمعدل ٢٠٪ لفترة الالتزام الثانية.



٥. مؤتمر الأطراف في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩:



- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي لعام ٢٠٠٩، والمعروف أيضًا باسم قمة كوبنهاغن، في مركز بيللا للمؤتمرات في كوبنهاغن، في الدنمارك، في الفترة الممتدة من ٧ وحتى ١٨ ديسمبر.
- تضمن مؤتمر كوبنهاغن مؤتمر الأطراف الخامس عشر للتغير المناخي (سي أو بي ١٥) للدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، والاجتماع الخامس للأطراف للدول الأعضاء في بروتوكول كيوتو. اتفق على إطار عمل للحد من تغير المناخ بعد عام ٢٠١٢، وذلك وفقًا لخريطة طريق بالي.
- صاغ اتفاقية كوبنهاغن كل من الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في ١٨ ديسمبر، وحكمت عليها حكومة الولايات المتحدة بأنها «اتفاقية ذات مغزى». وقد «أُحيط علمًا بها» في مناقشة لجمعية الدول الأطراف في اليوم التالي، ولكنها «لم تُتبنى»، ولم يُوافق عليها بالإجماع.
- اعترفت الوثيقة بأن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في الوقت الحاضر وأنه يجب اتخاذ إجراءات للحفاظ على أي زيادات في درجة الحرارة تصل إلى أقل من ٢ درجة مئوية.
- لا تُعد الوثيقة مُلزمة قانونيًا، بل ولا تحتوي على أي التزامات قانونية لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.



٦. مؤتمر كانكون لمكافحة التغير المناخي:

- جاء مؤتمر كانكون بعد تعثر قمة كوبنهاغن، فقد اجتمع أكثر من ١٩٠ دولة في مدينة كانكون المكسيكية للمشاركة في اللقاء السنوي المخصص لمكافحة التغير المناخي.
- المؤتمر سُمي رسميًا باسم الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف (COP ١٦) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي يرمز لها (UNFCCC) والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف (CMP ٦) لبروتوكول كيوتو.
- قررت الدول الأعضاء المائتين (٢٠٠) تأجيل المفاوضات بخصوص معاهدة كيوتو التي تعتبر المعاهدة الملزمة الوحيدة حتى العام ٢٠١١، وهذا مقابل اتخاذ إجراءات لمعالجة التغيرات المناخية. وتشتمل هذه الإجراءات على تأسيس صندوق أخضر خاص بالتغيرات المناخية لمساعدة الدول الفقيرة على التأقلم مع متطلبات التغيرات المناخية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لحماية غابات المناطق الحارة وتبادل التكنولوجيا في مجال حماية البيئة.



COP17/CMP7
UNITED NATIONS
CLIMATE CHANGE CONFERENCE 2011
DURBAN, SOUTH AFRICA

٧. مؤتمر ديربان لمكافحة التغير المناخ:

- عُقد المؤتمر في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا أعمال المؤتمر الدولي للمناخ بمشاركة حوالي عشرين ألفًا من المسؤولين الحكوميين والنشطاء المعنيين بظاهرة الانحباس الحراري في العالم.
- باتفاق جميع البلدان المشاركة على تبني اتفاق قانوني عام بشأن مكافحة تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥. كما أقرت البلدان، في الوقت نفسه، بضرورة مضاعفة الجهود للحد من انبعاثات غازات الدفيئة ولمساعدة البلدان النامية على التكيف مع بعض الآثار الحتمية لتغير المناخ (انظر البيان الصحفي المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ).
- تعد مباحثات ديربان بمثابة مفترق طرق نظرا لأنه سينتهي العمل باتفاقية كيوتو -التي لا تغطي حاليا سوى ٢٥٪ من الانبعاثات العالمية- في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.



٨. مؤتمر جنيف حول آثار التغير المناخي:

- انعقد مؤتمر جنيف لتغير المناخ التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في جنيف، سويسرا في الفترة من ٨ إلى ١٣ فبراير/ شباط ٢٠١٥، وحضر هذا المؤتمر ما يزيد على ١٣٠٠ مشاركًا يمثلون الحكومات والجهات المراقبة والإعلام.
- عُقد المؤتمر لبحث التمويلات المخصصة لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة التغيرات المناخية.
- يسعى المؤتمر الذي يحضره وزراء البيئة ومسؤولون وخبراء من أكثر من ٤٠ دولة لمتابعة تعهدات الدول الغنية خلال قمة المناخ في كوبنهاغن بتقديم نحو ٣٠ مليار دولار إضافية لمحاربة التغيرات المناخية في الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢.



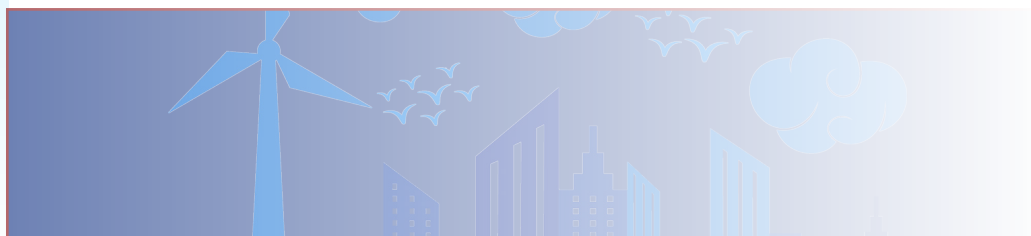
٩. مؤتمر وارسو للتغير المناخي:

- عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في وارسو، بولندا، في الفترة من ١١ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣، وهو الدورة السنوية التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف المشاركين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام ١٩٩٢، والدورة التاسعة لاجتماع الأطراف المشاركين في اتفاقية بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧.
- تمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في خفض انبعاثات غازات الدفيئة للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ٢ درجة مئوية فوق المستويات الحالية.
- خلّص المؤتمر إلى الاتفاق على أن تبدأ كل الدول في خفض الانبعاثات في أقرب وقت ممكن، ومن الأفضل أن يتم ذلك بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٥، وصيغ مصطلح «الانبعاثات المحددة» في وارسو بناءً على اقتراح من سنغافورة، واقتُرحت أيضا آلية وارسو الدولية.



١٠. مؤتمر نيويورك للتغير المناخي:

- انعقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤.
- جمعت هذه القمة مائة من رؤساء الدول، وهدف المؤتمر إلى الدعم والإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق دولي بشأن تغير المناخ في ٢٠١٥.
- تم اعتماد إعلان نيويورك بشأن الغابات، الذي تضمن التزامات من شأنها خفض تناقص مساحات الغابات الطبيعية بحلول عام ٢٠٢٠ والسعي للقضاء على هذه الظاهرة بحلول عام ٢٠٣٠؛ والتعهد بتخصيص مبلغ ٢,٣ مليار دولار أمريكي للصندوق الأخضر للمناخ؛ وإطلاق التحالف العالمي من أجل الزراعة الذكية مناخيًا، وإعلان قطاع التأمين عن نوايا إنشاء إطار استثماري لمخاطر المناخ بحلول عام ٢٠١٥ في باريس.



١١. اجتماع أبو ظبي التمهيدي:

- عُقد إجتماع في الإمارات العربية المتحدة في الرابع والخامس من مايو / أيار ٢٠١٤.
- حضر الاجتماع ما يقرب من ألف من وزراء الحكومات وقادة أوساط الأعمال والمال وأعضاء المجتمع المدني من أجل مناقشة المبادرات والشراكات الجديدة التي تستهدف مواجهة تغير المناخ والتي سيتم تطوير أفضلها للإعلان عنها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ.
- حدد اجتماع أبو ظبي مجالات للعمل يتم على أساسها تنظيم قمة المناخ؛ وهي: الملوثات المناخية قصيرة العمر والغابات والزراعة والمدن والنقل والقدرة على مواجهة الأخطار والتعافي منها والتكيف والحد من أخطار الكوارث والتمويل المناخي والمحركات الاقتصادية.



١٢. مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، مدريد:

- يُعد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠١٩، المعروف أيضًا باسم COP٢٥، مؤتمر الأمم المتحدة الخامس والعشرون لتغير المناخ. الذي عُقد في مدريد، إسبانيا.
- ضم المؤتمر الخامس والعشرين الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والاجتماع الخامس عشر للأعضاء في بروتوكول كيوتو (CMP١٥)، والاجتماع الثاني للأعضاء في اتفاق باريس (CMA٢).
- خُاص المؤتمر إلى تعزيز التعبئة العالمية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي وآثاره، ورفع سقف الطموحات في هذا المجال وتسريع وتيرة تنزيل المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ لسنة ٢٠١٥.



١٣. مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، كاتوفيتشي، بولندا:

- انعقد مؤتمر تغير المناخ في مدينة كاتوفيتشي في بولندا خلال الفترة من ٢ إلى ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨. شمل المؤتمر حضور الهيئات الرئاسية الثلاثة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، إلى جانب الهيئات الفرعية الثلاث. شهد مؤتمر كاتوفيتشي لتغير المناخ حضور أكثر من ٢٢٠٠٠ مشارك، من بينهم حوالي ١٤,٠٠٠ مسؤول حكومي وأكثر من ٧٠٠٠ ممثل من هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني و١٥٠٠ من رجال الإعلام.
- تم تكليف مؤتمر كاتوفيتشي لتغير المناخ بإعداد «كتيب قواعد» لاتفاق باريس، ووسط الدعوات إلى زيادة الطموح للتصدي لأزمة تغير المناخ، أعد المؤتمر حزمة من شأنها تيسير جهود البلدان لتنفيذ اتفاق باريس.
- ركز هذا الاجتماع على استكمال العمل في برنامج عمل اتفاق باريس، والذي تضمن مجموعة من المقررات التي تهدف إلى تفعيل الاتفاق. تحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الأطراف حزمة كاتوفيتشي للمناخ، والتي تشمل مقررات حول جميع القضايا المكلف بالنظر فيها كجزء من برنامج عمل اتفاق باريس، ومن هذه القضايا:

١. حول التخفيف: مزيد من التوجيه والإرشاد حول المساهمات المحددة وطنياً والأطر الزمنية المشتركة وطرائق المنتدى المعني بتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة وبرنامج عمله ووظائفه بموجب اتفاق باريس.
٢. حول التكيف: مزيد من التوجيه والإرشاد حول بلاغات التكيف.
٣. حول التمويل: تحديد المعلومات التي ستقدمها الأطراف وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٩ من اتفاق باريس (شفافية التمويل المسبق) والمسائل المتعلقة بصندوق التكيف وتحديد هدف جماعي جديد بشأن التمويل.
٤. حول التكنولوجيا: نطاق وأساليب التقييم الدوري لآلية التكنولوجيا وإطارها.
٥. حول الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإطار شفافية العمل والدعم
٦. عملية استخلاص الحصيلة العالمية.
٧. أساليب وإجراءات التشغيل الفعال للجنة تيسير التنفيذ وتعزيز الامتثال.



١٤. مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ - بون:

- عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الفترة من ٦ إلى ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ في بون بألمانيا برئاسة فيجي.
- جمع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ أكثر من ١٦ ألف مشارك، من بينهم أكثر من ٩٢٠٠ مسؤول حكومي، و٥٥٠٠ ممثل عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، و١٢٠٠ من العاملين في قطاع الإعلام.
- ركز المؤتمر على مختلف جوانب برنامج عمل اتفاق باريس، وتقديم إرشادات وتوجيهات بشأن إنجاز برنامج عمل اتفاق باريس، وإطلاق حوار تالانوا. وتفعيل منصة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، ووضع خطة عمل بشأن النوع الاجتماعي، وتقييم عملية الفحص التقني بشأن التخفيف والتكيف؛ والعمل على الماضي قديماً فيما يخص التمويل طويل الأجل، واختتام عمليات استعراض اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل وصندوق التكيف وبناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي البلدان النامية، وتقديم التوجيه والإرشاد إلى اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثير تغير المناخ.



MARRAKECH 2016
COP22 | CMIP12 | CMAI
UN CLIMATE CHANGE CONFERENCE

١٥. مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في مراكش- العمل من أجل حماية المناخ:

مؤتمر مراكش بشأن الاحتباس الحراري وتختصر كوب ٢٢ هو مؤتمر واجتماع قمة جرى عقده في مراكش خلال الفترة ما بين ٧ و١٨ نوفمبر ٢٠١٦، ويعد هذا المؤتمر النسخة ٢٢ من مؤتمر الأطراف (COP٢٢) حسب اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وشاركت فيه ١٩٦ دولة. وصف المؤتمر بأنه «مؤتمر الأطراف الأفارقة» ودعت إلى سيادة العدالة المناخية في القارة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس، ودعم التكيف، وإحراز تقدم في آلية الخسائر والأضرار، والوصول إلى مستوى من القدرة على التنبؤ بالتمويل الذي من شأنها تحفيز التنمية منخفضة الانبعاثات.



١٦. ورشة عمل تغير المناخ والنقابات:

تبادل الخبرات والعمل نحو مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين»

نظمت فريدريش إبرت بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات في تونس في الفترة ما بين ٠٣-٠٤ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٦، ورشة عمل بعنوان «تغير المناخ والنقابات: تبادل الخبرات والعمل نحو مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين» كانت ورشة العمل لإبلاغ النقابات في المغرب وتونس على التحدي المتمثل في أزمات المناخ وردود الفعل التي تحدث على مستوى المجتمع الدولي وموقفه تجاه هذه المسألة. وذلك من أجل تشجيع الاتحادات لكي تكون أكثر انخراطاً في العمل العالمي لمكافحة تغير المناخ والأنشطة المنظمة من طرف ITUC على وجه الخصوص.

ختمت ورشة العمل من خلال صياغة وثيقة موقف من قبل النقابات في المغرب وتونس إلى الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والموقعين على اتفاق باريس، مشيرين إلى مطالبهم وتوقعاتهم لمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في مراكش.



موقف المجتمع المدني والنقابات من الاتفاقيات المتعلقة بقضايا التغير المناخي



المجتمع المدني يمكن تعريفه على أنه: المجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بشكل مستقل عن سلطة الدولة؛ حيث يجمعها فيما بينها رابطة اختيارية طوعية، كما أنه يقوم على العمل الاجتماعي لتحقيق المصالح المشتركة؛ كالأحزاب، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والحركة الاجتماعية، والنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها، إلا أنه لا يُعد مجتمعاً متجانساً نظراً لعدم وضوح الحدود بينه وبين الحكومة أو الجهات التجارية.

أولاً: موقف المجتمع المدني من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ:

يعتبر اتفاق باريس نقطة تحول مهمة للتأكيد على الدور القيادي للجهات غير الحكومية من منظمات وأعمال خاصة ونقابات وخصوصاً دور القطاع الخاص إلى جانب الحكومات. وتحتوي الاتفاقية على رسالة واضحة للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال من خلال دعوتهم للمشاركة في جهود التصدي لتغير المناخ وتنفيذ مشاريع طويلة وقصيرة الأمد تهدف للتقليل من الانبعاثات.

إن للجهود الريادية في مجال التصدي لتغير المناخ أثر إيجابي يظهر من خلال ما يعرف بسلسلة القيمة (وهي سلسلة النشاطات التي تساهم بقيمة المنتج): فتقليل الانبعاثات سيساهم في تقليل الكلفة وتعزيز الشراكة مع أصحاب العلاقة ويفضي إلى سمعة إيجابية للأعمال. كما يدعو الاتفاق أصحاب العلاقة لتعزيز جهودهم وإبرازها على موقع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، ويؤكد أهمية السياسات المحلية والاتجار بالكربون كأدوات تنفيذية، والجدير بالذكر أن أكثر من ١١٠٠٠ من التزام من ٤٠٠٠ شركة وسلطة محلية قد تم تسجيلها لحد الان على موقع UNFCCC.

وفي سياق مؤتمر باريس، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحثاً مستفيضاً تناول انطباق معايير حقوق الإنسان على تغير المناخ، وأصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دراسة مفصلة لآثار تغير المناخ على الأطفال. وهذا يعبر عن موقف المنظمات الدولية المختلفة من مبادئ اتفاقية باريس.

ومن منظور منظمات حقوق الانسان فإن اتفاق باريس يعتره قصور في بعض الجوانب الحاسمة الأهمية. فهو يتناول مسألة التخفيف بالأساس من خلال إلزام كل طرف بإعداد مساهمته المحددة وطنياً. ولا تكمن المشكلة في أن الاتفاق يسمح لكل دولة بأن تقرر لنفسها المساهمة التي تلتزم بتقديمها؛ بل إن المشكلة تكمن في عدم كفاية المساهمات المقترحة.

وتعتبر النقابات التغير المناخي تحدي كبير لها، فهو يسبب خسائر اجتماعية واقتصادية. ولمواجهته يلزم تغيير تحولي في الاقتصاد والذي سيكون له تأثيرات مختلفة على العمال، لذلك تابعت النقابات من خلال مندوبيها كيفية تطبيق الدول لتوصيات اتفاق باريس من خلال النظر إلى أكثر من مجال يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على العمال وعلى التشغيل، ولتحقيق ذلك سعت إلى عقد العديد من المؤتمرات التي تقف على نتائج الاتفاقيات وتحاول صياغتها بخطط عملية على أرض الواقع.

ثانياً: موقف المجتمع المدني من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

في إطار دعم تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب ٢٢)، فقد قام حفل تدشين فضاء المجتمع المدني والابتكار ٢٠١٦ في المغرب العربي، وذلك حرصاً من مؤسسات المجتمع المدني على أن تكون السبقتة نحو تنفيذ توصيات الاتفاق والعمل على بنودها، كما يعد هذا الفضاء الذي يجمع المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي تم إنجازه بفضل منحة من الاتحاد الأوروبي إلى المغرب قدرها ٢٢ مليون درهماً. بهدف عرض وتشجيع النقاش وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين المعنيين بإشكالية تغير المناخ والعمل على التنفيذ العملي لاتفاق باريس. ويؤكد هذا الدعم، من جهة، التزام الاتحاد الأوروبي لمكافحة التغيرات المناخية كما يؤكد من جهة أخرى مساندته الفعلية للمغرب من أجل إنجاح هذا الحدث الهام (كوب ٢٢).

كما يلتزم الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بالعمل مع مهنة المحاسبة العالمية من أجل بناء معرفة وقدرات المحاسبين للنهوض بأهداف التنمية المستدامة SDGs، التي توفر خارطة طريق مترابطة لمستقبل مزدهر ومنصف ومستدام. تشمل أهداف التنمية المستدامة الهدف ١٣، وهو التزام من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة باتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. تؤثر مخاطر المناخ على جدول أعمال التنمية المستدامة العام من خلال التحديات البيئية والاجتماعية الناتجة عن الترخي المناخي. حيث أشار اتحاد المحاسبين إلى أن يكونوا الصوت العالمي المتحدث بشأن العمل المناخي نيابة عن المهنة التي تعمل من خلال مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية B٢٠ ومجموعة العشرين G٢٠ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD.

ثالثاً: آراء عامة من المجتمع المدني نحو اتفاقيات التغير المناخي:

يقدم المجتمع الاقتصادي من مؤسسات وشركات تحولاً رائداً في تثمين الطبيعة كطريقة لاتخاذ قرارات أكثر استنارة حول الاقتصادات والعمل المناخي وحماية التنوع البيولوجي وتحقيقاً لبنود اتفاقية باريس، يحث على العمل الآن لإنهاء إرث دام منذ مائة عام في التعامل مع الموارد البيئية على أنها مجانية وغير محدودة، وهو نمط يهدد مستقبلنا، وبهذا التوجه تحاول المؤسسات والشركات ان تكون رائدة في الحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيق بنود اتفاقيات الخاصة بقضايا تغير المناخ.

ويقول مارك كارني المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالعمل والتمويل المناخي، وقد كانت له مسيرة مهنية متميزة في مجال التمويل شملت العمل كمحافظ لبنك إنجلترا. في مقابلة أجريت معه، أكد أن التمويل الخاص يتماشى بشكل متزايد مع هدف تحقيق رصيد صافي صفري لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. مما يحقق نتائج ما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيات الدولية الخاصة بقضايا التغير المناخي.

تؤكد شاران بورو التي ترأس الاتحاد الدولي لنقابات العمال الذي ينادي بالدور الأساسي للحركات العمالية في الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون، أنه بإمكاننا حل أزمة المناخ والأزمة الاجتماعية التي تشهد مستويات قياسية من اللامساواة وانعدام الثقة، إذا كنت ستنقل إلى صناعات تتماشى مع تحقيق صافي انبعاثات صفرية، وهو ما يتوجب علينا فعله، فمن الضروري أن يكون هذا الانتقال عادلاً. وهو ما يتطلب مشاركة النقابات في تطوير خطة متفق عليها تضمن للعمال مستقبلاً آمناً.

أما دور النساء، فهي تعمل في كل مكان من أجل المناخ، ففي التعاونيات في المجتمعات المحلية النساء هن من يغيرن مضخات الديزل المستخدمة في استخراج الملح إلى مضخات تعمل بالطاقة الشمسية. هناك الكثير من القصص في مجال الزراعة والطاقة والخدمات المجتمعية حيث تنجز النساء مشاريع مستقلة وتعاونية. لكننا لا نرى هذا الانجاز الكبير بالنسبة للمرأة في المؤسسات التقليدية. بالنظر إلى مجالس الإدارة أو المساواة في الأجور، فإن العالم في عام ٢٠٢١ غير متكافئ على الإطلاق بالنسبة للنساء. وسيستمر ذلك ما لم نبدي استعدادنا لتغيير نموذجنا الاقتصادي ومواقفنا وشعورنا بالالتزام تجاه التنوع من حيث النوع الجنساني والعرق وإدماج الشباب، حيث ان البنود الخاصة بدور المرأة في التصدي لآثار التغير المناخي ما زال محدوداً وغير قابل للتطبيق الفعلي، فهو شعرات على أوراق الاتفاقيات.

رابعاً: طرق الموازنة بين مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وبين تطبيق بنود اتفاقيات التغير المناخي:

يكمن سر الموازنة من خلال الحوار الاجتماعي، إذا اجتمعت أطراف المجتمع على طاولة الحوار على جميع المستويات وكان هناك عمال وشركات وبالطبع مجتمع مدني، عند الاقتضاء، فسيجد أفراد المجتمع الحلول. ولكن إذا هيمن العمل والسعي لتحقيق الربح الذي لا يراعي مصلحة الناس والكوكب فلن نصل إلى الرخاء المشترك، لذا من المهم إصلاح النموذج الاجتماعي وسوق العمل مع معالجة أزمة المناخ. من أجل بناء مستقبل شامل.

كما تعمل التشريعات الإطارية على توجيه سلوكيات الأسواق بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لتغير المناخ. أما الأسواق التي تتسم بالكفاءة فهي تلك التي تشجع أنشطة الأعمال والشركات والأسر المعيشية على تكييف أنشطتها الاقتصادية كي تعكس التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والتعرض للمخاطر، وبمقدور القطاع العام تحسين كفاءة السوق من خلال توفير المعلومات، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، وخلق حوافز ضريبية، وتغيير أولويات الانفاق العام. ويكون هذا من خلال فتح ابواب الحوار بين جميع مؤسسات المجتمع المدني والنقابات.

خامسا: موقف الدول العربية من اتفاقيات المتعلقة بقضايا التغير المناخي:

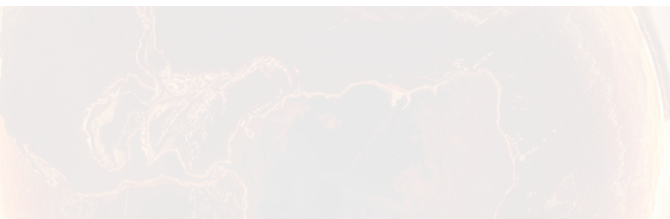
جدد العراق من خلال وزارة الصحة والبيئة، وبدعم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، التزامه بمكافحة تغير المناخ من خلال انهاء النقاشات الخاصة بالمسودة النهائية لوثيقة مساهماته المحددة وطنياً تجاه اتفاق باريس للمناخ بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وتم التصويت بالإجماع من قبل ممثلي الوزارات ذات العلاقة على محتوى مسودة وثيقة المساهمات المحددة وطنياً (والتي تعد التزاماً عالمياً للحد من الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ) لغرض تقديمها إلى مجلس الوزراء العراقي للمصادقة النهائية ومن ثم تقديمها الى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. ويتعلق أحد أهم الأهداف في المسودة النهائية بتخفيف العراق من انبعاثات الغازات الدفيئة. والتزامه بتنفيذ مساهماته المحددة وطنياً من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٣٠، والذي يقود إلى خفض بنسبة ١-٢٪ من انبعاثاته.

تم إنشاء المركز العربي لسياسات تغير المناخ (ACCCP) وفقاً لقرار ٣٢٩ (د-٣٠) خلال الدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٨. استند هذا القرار إلى ترويج العمل المنجز من خلال الدعم الفني وخدمات تنمية القدرات التي قدمتها الإسكوا إلى الدول العربية في مجالات تقييم تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من آثاره والمفاوضات حوله، خلال أكثر من عقد واستجابة لطلبات الدعم المقدمة من الدول الأعضاء، بما فيها تلك المنصوص عليها في القرارات التي تتخذها المجالس الوزارية، والتي تجتمع تحت رعاية جامعة الدول العربية. وذلك لتسهيل اجراءات تنفيذ بنود اتفاقية باريس.

المكتب الاقليمي للدول العربية في برنامج الامم المتحدة الانمائي (RBAS-UNDP)، جميع الدول العربية)، مقره نيويورك، ويتولى تنسيق البرامج الاقليمية وشؤون المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في ١٨ دولة عربية. نطاق العمل: دعم القدرات المؤسسية للتصدي لآثار تغير المناخ؛ ودعم النهج المحلية إزاء التكيف مع آثار تغير المناخ؛ وتعزيز القدرة على تحمل آثار تغير المناخ في المياه والامن الغذائي، وارتفاع مستوى سطح البحر وزحف المياه على السواحل، والطاقة المستدامة.

المبادرة العربية لمواجهة آثار تغير المناخ التابعة للمكتب الاقليمي للدول العربية في برنامج الامم المتحدة الانمائي فقد أعدت سبع أوراق بحثية عن موضوع التغير المناخي فإنها ليست نشطة بصفة عامة منذ ذلك الحين. ٣١ ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ ولكن بحسب الموقع الإلكتروني للمبادرة.

الاتحاد الاوربي-مجلس التعاون الخليجي: كان هناك أيضاً تعاون بين خبراء تغير المناخ في دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي، وجمعت شبكة الاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي للطاقة النظيفة لمدة عقد تقريباً الجهات المعنية بالطاقة في فعاليات وأبحاث مشتركة.



عواقب وآثار التغير المناخي على الاقتصاد والعمالة وأفكار للتكيف مع الواقع المناخي



قبل البدء من الحديث عن آثار التغيرات المناخية على إقتصادات الدول، لا بد من العودة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالتغيرات المناخية لما لها من تداخل مع المسألة الاقتصادية والعمالية وهي:

١. **التغير المناخي:** يعني تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة.

٢. **الآثار الضارة لتغير المناخ:** يعني التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية والاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه.

٣. **الإقتصاد:** هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والاهداف التي لها استعمال بديلة، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة.

٤. **العمالة:** للتشغيل أو التوظيف أو الاستخدام معنى واسعاً ينطبق على عناصر الانتاج المختلفة الأخرى (الارض، رأس المال، التنظيم) فضلاً عن العمل إلا إن العمالة في نطاقه الضيق يشمل استخدام عنصر العمل فقط في العملية الانتاجية عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل لانتاج السلع والخدمات في اثناء مدة زمنية معينة كما ان مفهوم العمل الكامل (التشغيل الكامل) يشير إلى الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتاحة من قوة العمل كماً ونوعاً.

١. عواقب وآثار التغير المناخي على الإقتصاد:

● إن ارتفاع تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي هو نتيجة مباشرة للنموذج الإنتاجي والاقتصادي والاجتماعي المستخدم في أنشطتنا القائمة منذ القرن التاسع عشر على زيادة غير مستدامة في استخدام الطاقة، وهذا يأتي من مصادر أحفورية (الفحم والنفط والغاز نسبة ٨٥٪). وبسبب ارتفاع تركيزات غازات الاحتباس الحراري أدى إلى ارتفاع في درجات الحرارة.

● إن للنشاط البشري يُمكن أن يفسر ارتفاع درجات الحرارة في الجزء الثاني من القرن العشرين، خلال الخمسين عاماً الماضية (١٣٠٠ درجة مئوية لكل عقد) هو ضعف ما يقرب من ١٠٠ عام الماضية. وهذا يعني أن متوسط السرعة التي ارتفعت بها درجات الحرارة في الخمسين عاماً الماضية قد تضاعف خلال القرن بأكمله، وقد صُنفت إحدى عشرة سنة من السنوات الاثنتي عشرة الماضية (١٩٩٥-٢٠٠٦) من بين أكثر اثني عشر عاماً دفئاً منذ عام ١٨٥٠.

● تعتبر الصناعة والنقل وتوليد الكهرباء والطاقة وبعض الممارسات الزراعية وكذلك أنظمة التبريد والطاقة الصناعية والمنزلية أمثلة على الأنشطة البشرية التي تساهم في انبعاثات غازات الدفيئة، ونظراً لخطورة تأثيرات تغير المناخ، فمن المحتمل أن تواجه هذه القطاعات تحولات كبيرة في السنوات القادمة، إذا أردنا الحفاظ على تغير المناخ عند مستوى آمن.

● تبقى غازات الدفيئة في الغلاف الجوي لبعض الوقت. فهناك غازات الاحتباس الحراري طويلة العمر مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان (CH₄) وأكسيد النيتروز (N₂O) - مستقرة كيميائياً وتستمر في الغلاف الجوي على مدار فترات تتراوح من عقد إلى قرون أو أكثر. وبالتالي، فإن انبعاثاتها لها تأثير طويل المدى على المناخ، وهذا يعني أنه حتى لو توقفنا عن انبعاث هذه الغازات اليوم؟ فإن الأرض ستستغرق أكثر من مائة عام لتثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، والتي ستحافظ على ارتفاع درجة الحرارة لمدة ٢٠٠ عام أخرى.

ما هي القطاعات الإنتاجية التي من المحتمل أن تتأثر أولاً بالتغيرات المناخية؟

● إن كل مجال إنتاجي سيتأثر في أي قطاع من قطاعات الأعمال سيتأثر، وإن كان بطرق مختلفة. وبالتالي، فإن العواقب على العمال سوف تختلف اختلافا كبيرا من قطاع إلى آخر، إلا أن هذه التأثيرات ستكون أكثر سلبية كلما زاد تغير المناخ. وبالتالي ستتأثر جميع القطاعات الاقتصادية بتغير المناخ. ومع ذلك، يمكن تحديد القطاعات التي ستتأثر على المدى القصير جداً (أو ستتأثر بالفعل بالعواقب المبكرة لتغير المناخ)، حيث تؤكد الدراسات مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الصناعات الأكثر ضعفاً ستكون:

- **الصناعات في مناطق السهول الساحلية والنهرية:** يمكن أن ينمو عدد سكان المناطق الساحلية من ١,٢ مليار شخص (في عام ١٩٩٠) إلى ما بين ١,٨ مليار و ٥,٢ مليار شخص بحلول عام ٢٠٨٠. حيث تساهم الاقتصادات الصناعية جزءاً كبيراً من دخولهم. ومعظم تلك الصناعات يقع بالقرب من الساحل، إلا أن قدرة هذه الصناعات على التعافي من التغيرات المناخية القاسية ضعيفة للغاية، وتفتقر حتى إلى التأمينات لإعادة شراء المعدات أو تحسين البنية التحتية المتضررة، مثل الموانئ أو الاتصالات الأساسية.
- **الصناعات المعرضة لظواهر الطقس المتطرفة:** من المتوقع أن تعاني المناطق الفقيرة في البلدان النامية للتغيرات المناخية، إلا أنه لن تتأثر الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطق، بظواهر الطقس المتطرفة.

الاقتصادات المرتبطة مع موارد أخرى:

- **الزراعة:** تعاني من التغيرات في توافر موارد المياه العذبة، ومن المرجح أن يزداد الجريان السطحي في المناطق الاستوائية الرطبة وأن ينخفض أكثر في المناطق الجافة، التي يعاني الكثير منها بالفعل من إجهاد مائي. كذلك من المتوقع أن تنخفض إنتاجية المحاصيل عند خطوط العرض المنخفضة حتى مع الزيادات الطفيفة في درجات الحرارة المحلية (١ درجة - ٢ درجة مئوية) كما ستتأثر سلباً بزيادة تواتر حالات الجفاف والفيضانات.
- **مصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية:** من المتوقع أن تتأثر مصائد الأسماك والأحياء البحرية سلباً نتيجة التغيرات الإقليمية في توزيع وإنتاج أسماك معينة من المتوقع أن تكون الأنواع بسبب استمرار الاحترار العالمي.
- **السياحة:** سيؤثر تغير المناخ على السياحة بعدة طرق، فارتفاع مستوى سطح البحر ودرجات الحرارة سيهدد الوجهات الساحلية والجزرية والمواقع البحرية. وستُضر الكوارث الطبيعية بالبنية التحتية والتراث الطبيعي والثقافي في المجتمعات، وسيكون لتناقص تساقط الثلوج تأثير على السياحة الرياضية الجبلية والشتوية.

يلاحظ مما سبق:

ستتأثر جميع القطاعات الاقتصادية على المدى المتوسط إلى الطويل بالتغيرات المناخية، وهذا سيُلحق الخسائر والإضرار في البنية التحتية للأنشطة الاقتصادية، خاصة الاقتصادات الناشئة والنامية التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات من المواد الخام، كما ستتأثر نقل المحاصيل الحقلية في البنية التحتية المتضررة من التغيرات المناخية. بالإضافة إلى العواقب المترتبة على شركات خدمات الدعم مثل الخدمات المالية والبنوك بسبب التغيرات والتقلبات المناخية.

٢. آثار وعواقب التغير المناخي على العمالة:

قبل البدء بتحديد تأثيرات التغيرات المناخية على العمالة، لا بد من تحديد العوامل المؤثرة على المنطقة المتعرضة للتغيرات المناخية:

١. **العوامل الفيزيائية:** البلدان الواقعة ضمن المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية والقاطنين بالقرب من القطبين، سيكونون أول من يتأثر بالزيادات في درجات الحرارة.

٢. **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** وتتمثل في قدرة الأفراد على مقاومة التغيرات المناخية، خاصة العاملين في الأنشطة ذات العلاقة بالتغيرات المناخية (مثل الزراعة ومصايد الأسماك).

● يزيد التغير المناخي من تفاقم العديد من المخاطر الاقتصادية مثل إرتفاع كلفة استخدامات المياه، وكلفة الغذاء، ورفع معدلات المخاطر الأمنية والاجتماعي، وبالتالي إرتفاع الكلفة الاقتصادية لمعالجتها. كما يؤثر التغير المناخي سلباً على إنتاج المحاصيل الزراعية ويهدد ذلك الإنتاج العالمي الزراعي ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية وبالتالي إرتفاع معدل التضخم، الأمر الذي يؤثر سلباً على المداخيل وبالتالي على القدرة الشرائية والاستهلاك.

● تظهر تأثيرات التغيرات المناخية على العمالة خلال المدى القصير وال المدى المتوسط ليس بسبب ارتفاع درجات الحرارة، لأنها ستكون درجات الحرارة ضمن المعدلات المقبولة. وستكون الآثار السلبية على العمالة من خلال الظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف والأعاصير و/ أو الفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر. فمثلاً: بافتراض حدوث زيادة في تغير عناصر المناخ الذي سيلحق الأضرار بزراعة المحاصيل، فمن المتوقع أن تتأثر العمالة في القطاع الزراعي بشكل سلبي، خاصة العملة الموسمية (المؤقتة) التي تعتمد على فترات الحصاد وتجهيز المحاصيل. كما سيؤثر تغير المناخ من خلال حدوث الفيضانات أيضاً على العمالة في المدن (التي تكون غالباً وظائف قطاع عام أو خاص دائمة)، وذلك من ناحية الأضرار المتعلقة بالنقل والبنى التحتية التي ستؤثر على قدرة العمال على التواجد في أماكن عملهم وضرورة إيجاد بدائل عندما يتعين إغلاق أماكن العمل. ومن الأثر المتوقعة على العمالة أيضاً، هو نقل أماكن العمل التي تعرضت إلى تأثيرات ناتجة من التغيرات المناخية إلى مناطق أقل تعرضاً للمخاطر البيئية، فمن الممكن نقل العاملين وأماكن عملهم إلى مناطق بعيدة عن البحر، أو في مناطق أقل عرضة للأعاصير.

● من المخاطر التي يتعرض لها العاملين نتيجة للتغيرات المناخية، الزيادة في أمراض الجهاز التنفسي ونوعية المياه، ونوع الأغذية التي ستؤثر سلباً على العمالة. وهذا سينعكس على الصحة العاملين الذي يؤثر على إنتاجية العمال بالإضافة إلى قابلية الاندماج المستقبلي للعمال الشباب في القوى العاملة، بسبب الأضرار التي من الصعب علاجها التي تلحق بصحتهم أثناء طفولتهم. كما ستؤدي تأثيرات التغيرات المناخية إلى تزايد هجرة العاملين، وإرتفاع معدل الوفيات، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشاكل مثل تقلب العمال وفقدان العمال المؤهلين والمهرة.

● إن إتخاذ التدابير لمكافحة تغير المناخ لا يمكن أن يكون مجرد وسيلة لتجنب فقدان الوظائف، ولكن أيضًا تُعد استراتيجية لإيجاد مصادر جديدة للتوظيف. إلا أن استراتيجيات التكيف من خلال تحسين قدرة المجتمعات والاقتصادات على الاستجابة والتكيف مع تغير المناخ، لا يكون لها في جوهرها تأثير سلبي على التوظيف. هذا بالإضافة إلى أن السياسات التي تهدف إلى التكيف مع تغير المناخ في مختلف القطاعات الإنتاجية يجب أن تأخذ في الاعتبار كثافة العمالة في العمليات الإنتاجية من أجل تجنب التضارب بين احتياجات العاملين من الدخل في المدى القصير والسياسات في المدى المتوسط إلى طويل الأجل. وفي حال كانت السياسات التي تم تبنيها وتنفيذها تعزز استبدال منتج بآخر لأنه أكثر قابلية للتطبيق اقتصاديًا وبئيًا، وكذلك أقل كثافة في العمالة، فيجب على صانعي السياسات القبول بفقدان الوظائف المحتمل تأثيرها على الاقتصاد المحلي.

٣. اثر التغير المناخي على ساعات العمل:

● يعتبر التأثير المحتمل لتغير المناخ على إنتاجية العمل هو مصدر إهتمام الإقتصاديين، وأي تغيير في إنتاجية العمل سيكون له تأثير مباشر على الإنتاج القومي والدخل الفردي، وفي البلدان منخفضة الدخل يمكن أن يعرض لخطر استراتيجيات الحد من الفقر وأهداف التنمية المستدامة. وهذا يترتب عليه أن ترتفع خسائر الإنتاجية بسرعة بمجرد اختراق عتبات درجة حرارة معينة، ووفقًا لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، من المرجح أن يكون متوسط درجات الحرارة العالمية بحلول عام ٢١٠٠ أعلى بما لا يقل عن ١,٥ درجة مئوية عما كان عليه خلال الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠. وفي ظل بعض السيناريوهات أعلى من ٥ درجات مئوية، مع زيادات متفاوتة للمناطق وارتفاع درجات الحرارة في معظم الأماكن.

● يكلف تغير المناخ مئات ساعات العمل سنويًا، ويفقد العمال في المدن حول العالم ما يعادل مئات الساعات من العمل المنتج كل عام بسبب الحرارة المفرطة. وتظهر دراسات متعددة أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية، وزادت حدة احتمالية تعرض العمال لمستويات حرارة عالية مع ارتفاع درجة حرارة العالم.

● فمثلاً: ارتفعت درجة الحرارة في المملكة العربية السعودية من متوسط سنوي يبلغ حوالي ٢٤,٦ درجة مئوية في بداية التسعينيات إلى حوالي ٢٦,٤ درجة مئوية في السنوات حتى عام ٢٠١٩ - بزيادة قدرها ١,٨ درجة مئوية في أقل من ٣٠ عامًا. ونتيجة لهذه الزيادة، يُقدر الآن أن العمال في الرياض فقدوا ما يعادل ٩٢ ساعة إضافية من ساعات العمل الإنتاجية في الفترة من يناير إلى نوفمبر مقارنة بالفترة الزمنية نفسها في عام ١٩٩٠. لمعرفة كيفية تأثير درجات الحرارة المرتفعة على الإنتاجية بالضبط، حلت ١٤ مليون سجل لدرجة الحرارة من ٣٢٤ مدينة حول العالم وطُبقت نموذجًا يقدر مقدار الإنتاجية المفقودة في درجات حرارة مختلفة. وأظهر التحليل أن السعودية - مدينة الظهران، فقدت ما يعادل حوالي ٨٦٨ ساعة عمل لعام ٢٠٢٠، وبزيادة ١٢٥ ساعة عن عام ١٩٩٠. وبسبب هذه الزيادة فقد العمال في الرياض ما يعادل ٩٢ ساعة إضافية من ساعات العمل الإنتاجية من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة الزمنية نفسها في عام ١٩٩٠. وفي المنامة- عاصمة البحرين، فقد العمال ما يقدر بنحو ٧١٦ ساعة من الوقت الإنتاجي من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٠، بزيادة ١٧٠ ساعة عن عام ١٩٩٠. أما القاهرة (١٣٩٠ ساعة) وفينيكس (١٠٨٠) وتايبيه (٨١٠) ولاس فيجاس (٧٦٠) كانت أيضًا من بين المدن التي شهدت أكبر الزيادات في الساعات المفقودة من العمل المنتج بسبب زيادة الحرارة في الثلاثين سنة الماضية.

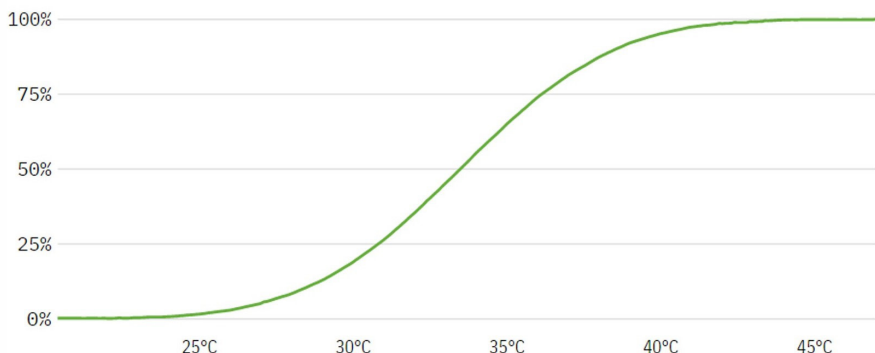
Cities are losing hundreds of productivity hours

	City	Productivity lost (1990)	▼ Productivity lost (2020)	Extra hours lost (2020)
1	 Riyadh	840	932	92
2	 Dhahran	743	868	125
3	 Manama	546	716	170
4	 Bangkok	445	429	-16
5	 Cairo	285	424	139
6	 Phoenix	177	285	108
7	 Abidjan	183	252	69
8	 Kuala Lumpur	184	242	58
9	 Manila	169	218	48
10	 Paramaribo	189	209	20
11	 Dakar	135	202	67
12	 Tunis	147	192	45
13	 Madrid	128	192	64
14	 Singapore	165	189	24
15	 Miami Beach	138	184	46

- لذا عند تعرض جميع العمال الذين يقومون بعملهم في بيئة حارة سوف يتعرضون لخطر الإجهاد الحراري، وهذا يؤدي إلى الإصابات المرضية الشديدة نتيجة ذلك. وقد تؤدي درجات الحرارة التي تزيد عن ٣٩ درجة مئوية إلى الوفاة. بالإضافة إلى خطر التعرض إلى درجات الحرارة العالية، يمكن أن تؤدي درجات الحرارة المنخفضة، إلى الإنخفاض الكبير في إنتاجية العاملين، وينطبق هذا بشكل خاص على عدد كبير من العاملين كبار السن (الأكبر سناً)، والذين يعانون من ظروف صحية مرضية، والنساء الحوامل.
- أن العاملين في مجال الزراعة وعمال البناء هم الفئة الأكثر تضرراً نتيجة إرتفاع درجات الحرارة، حيث يسهم القطاع الزراعي بنحو ٦٠٪ من جميع إنخفاض ساعات العمل العالمية بسبب الحرارة في عام ٢٠٣٠. كما أن قطاع البناء يساهم بنسبة ١٩٪ من إنخفاض الإنتاجية فيه.
- وبحسب منظمة العمل الدولية، أن الخسارة المتراكمة من الإجهاد الحراري نتيجة تغير الظروف المناخية يمكن أن تصل إلى ٢,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٣٠، وهذا ينعكس في إرتفاع تكلفة التحول إلى اقتصادات الطاقة البديلة (النظيفة). ويشير تقرير منظمة العمل الدولية أن درجات الحرارة التي تزيد عن ٢٤-٢٦ درجة مئوية مرتبطة بانخفاض إنتاجية العمالة وأن درجات الحرارة من ٣٣ إلى ٣٤ درجة مئوية تؤدي إلى خسارة بنسبة ٥٠٪ من قدرة العاملين على العمل.

Productivity drops as temperature increases

Model of productivity loss for work of moderate intensity



Source: [Estimating population heat exposure and impacts on working people in conjunction with climate change](#)

في ضوء ما سبق:

- تقترح منظمة العمل الدولية أنه يجب على الدول المصادقة على معايير عمل أفضل وتنفيذها لضمان تقليل احتمالية تأثر العمال والشركات بارتفاع درجات الحرارة. لذا يجب أن تحدد اللوائح درجات الحرارة القصوى التي يتعرض لها العمال، ويجب أيضاً إجبار أرباب العمل على توفير طرق لحماية العمال من الحرارة والجفاف، بالإضافة إلى أن تتحمل المباني والبنية التحتية درجات الحرارة المرتفعة.

اثر التغير المناخي على تغيير الوظائف والانتقال منها

- يشكل الاحتباس الحراري مشكلة حقيقية سلبية لتأثيراتها على الإنسان والحيوان. ومع ذلك، فإن الإيجابية المستمدة من ظاهرة الاحتباس الحراري هي إيجاد فرص عمل لبعض الأفراد العاطلين عن العمل. ومن بين القطاعات التي فتحت وظائف شاغرة بسبب الاحتباس الحراري:

البحث العلمي والتطوير

محاكاة طبيعية

الطاقة الخضراء

فنيو جودة المياه

الزراعة الحضرية

صناعة السيارات الكهربائية

خدمات متخصصة: خبراء إعادة تجميد المياه.

حيث لا تزال جميع الصناعات وخطوط العمل سابقة الذكر قيد التطوير، وقد ظهرت بعض توصيفات الوظائف على ضرورة أن يتم اتخاذ تدابير وقائية لوقف المزيد من الضرر الناجم عن تغير المناخ. فمثلاً، يعمل مزودو الطاقة الخضراء والسيارات التي تستخدم الطاقة النظيفة على منع المزيد من الضرر الذي قد يتكبده النظام البيئي، حيث لا يؤثر معدل التوظيف على النظام البيئي فحسب، بل يؤثر أيضاً على مئات الآلاف من العائلات التي تستفيد من الدخل الناتج عن فرص العمل المتوفرة.

● يشكل تغير المناخ والتدهور البيئي تحديات كبيرة للنمو الاقتصادي والعمالة ، وستكون المخاطر أكبر على المدى المتوسط إلى الطويل. وفي حال تم إدارتها بشكل صحيح ، يمكن أن تؤدي إجراءات تغير المناخ إلى وظائف أكثر وأفضل. حيث يوفر كل من التكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فرصاً لخلق وظائف جديدة ، مع تأمين الوظائف الموجودة. وسيعني ذلك الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وأكثر مراعاة للبيئة وتوفير وظائف جديدة في عمليات الإنتاج الصديقة للبيئة ، في حين أن الوظائف الأخرى ستكون في خطر، لا سيما في تلك القطاعات التي لديها خيارات أقل للانتقال نحو طرق أكثر استدامة إنتاج.

مراحل تأثير سياسة التغير المناخي على العمالة:

■ تأثير قصير المدى، ويطلق عليه التأثير المباشر، ويكون عندما تُفقد الوظائف في القطاعات المتأثرة بشكل مباشر ويتم إنشاء قطاعات جديدة في الصناعات البديلة. وسيكون هناك توفير فرص عمل وخسارة في قطاع الصناعات المتأثرة بشكل مباشر، وستفقد الوظائف في القطاعات التي تنتج الكربون بكميات كبيرة، والتي ستنمو بسرعة أقل أو قد تنكمش (على سبيل المثال ، عند إيقاف تشغيل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم)، وهنا سيتم إنشاء وظائف جديدة في القطاعات منخفضة الكربون (على سبيل المثال ، لتشغيل مزرعة بواسطة طاقة الرياح). وهذا يطلق عليه تأثير التوظيف المباشر لسياسة المناخ.

■ تأثير متوسط المدى، يتم إنشاء الوظائف وفقدانها على طول سلاسل القيمة للصناعات المتضررة. هذه هي التأثيرات الأعلى مرتبة على مستوى الاقتصاد. فمثلاً سيؤدي الانخفاض في توليد الطاقة التي تعمل بالفحم إلى فقدان وظائف الأساسية في صناعة التعدين والشحن بالسكك الحديدية، وسينمو الطلب على الشفريات الدوارة (لتوربينات الرياح) والسيليكون (للألواح الشمسية) والأجهزة منخفضة الكربون على حساب المزيد من المعدات الملوثة. وستؤدي معايير البناء الأكثر تطوراً إلى تسريع عملية تجديد المساكن، وتوفير فرص عمل في قطاع البناء. ستكون هناك وظائف جديدة لتجار الكربون ،

■ تأثير طويل المدى، ستطلق سياسة تغير المناخ على المدى الطويل مزيداً من الابتكار حيث تقوم الشركات بتغيير مواقعها والسعي لاستغلال تقليل انبعاث الكربون. وسيتم توفير فرص عمل في مجال البحث وتطوير تقنيات منخفضة الكربون. وهذا سيولد استثمارات جديدة والمزيد من فرص العمل.

الوظائف الخضراء والتغيرات المناخية:

● يتأثر العالم بتدهور البيئة وتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، كما تولد فرص للعمل وتختفي أخرى في مسار التنمية المستدامة، لهذا فإن القرن الواحد والعشرين يواجه مشكلتين أساسيتين تكمن أولها في درء مخاطر تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية التي من شأنها تهديد نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتمثل الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع.

● وفي هذا الصدد استحدث ما يسمى بالوظائف الخضراء كإستراتيجية وآلية مساعدة ومساندة للأبعاد الثلاثة التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة، وهي البعد البيئي، والإقتصادي، والإجتماعي. وبهذا تكون ملائمة ومراعية لجميع هذه الأبعاد. والوظائف الخضراء هي إحدى مقاربات الاقتصاد الأخضر، والذي يتصرف مفهومه نحو إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون مراعية للبيئة والتنمية الاجتماعية، ومن هذا المنطلق نتساءل: ما المقصود بالوظائف الخضراء؟

قبل الحديث عن الوظائف الخضراء، لابد من التطرق إلى الإقتصاد الأخضر:

• يُعد الإقتصاد الأخضر من الموضوعات الهامة حظي باهتمام كبير من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة خاصة بعد خيبة الأمل في النظام الاقتصادي العالمي الذي أفرز العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية وعدد من الظواهر جراء تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض والتقلبات المناخية وتداعيتها المتعددة على البطالة والفقر والتراجع في الموارد الطبيعية وله أبعاد متعددة: كالبعد الإقتصادي الذي يهدف إلى محاربة الفقر، والبعد الإجتماعي ويركز على المشاركة وتحسين التعليم والتدريب والحوكمة الجيدة والعدالة الاجتماعية. والبعد بيئي، الذي يُحد من التدهور البيئي وهذه الأبعاد مترابطة وتشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة كوسيلة وليس غاية ويعزز التنافسية الاقتصادية ويخلق فرص عمل ويجلب الاستثمارات ويدعم الابتكار والمعرفة ويعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه.

• وبذلك فإن الإقتصاد الأخضر يتميز بـ: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. واعتماد الإقتصاد الأخضر وبشكل مركز على الطاقة البديلة التي تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة وطاقة الرياح وهي طاقات متجددة.

• وقد عرفت منظمة العمل الدولية (الوظائف الخضراء) على أنها عمل لائق من شأنه أن يخفف من أثر نشاطات الشركات والقطاعات الاقتصادية على البيئة أو أنها عمل يتضمن وظائف تحافظ على وخفضها إلى مستويات مستدامة - البيئة وتعيد تأهيلها، وإرساء اقتصاد خال من الكربون يعمل على تجنب انتاج جميع أشكال النفايات والتلوث بشكل عام. ويقصد بالوظائف الخضراء: تلك الوظائف التي تكفل تخفيض الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تقليص مستوياته إلى حدود يمكن تحملها ومن أمثلة ذلك (الطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشيد والنقل) بما يساهم في تخفيض استهلاك الطاقة وجسن استخدام الموارد الأولية والمياه، وكل هذا يعمل عمل: تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحفيز أو إزالة أشكال النفايات وهذا يخفف من المحافظة نسبة الكربون وتلوث البيئة يساهم في حماية وإصلاح النظم البشرية وعلى التنوع البيولوجي. الوظائف الخضراء تقوم على تجديد رأس المال الطبيعي وصيانته وهي جسر يربط بين القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية، وهي مولد جيد لفرص العمل خاصة في مجالات الطاقة الاحيائية والشمسية وطاقة الرياح وفي مجال الزراعة العضوية.

• عندما تصبح الوظائف هي الأولية ويُتصور أن حماية البيئة تسبب فقدان الوظائف، يصعب استجماع الإرادة السياسي، ولحل هذه المشكلة؟

علينا أن نختار بين حماية البيئة وإتاحة عدد كاف من الوظائف الجديدة؟

للإجابة عن هذا السؤال، هناك تبعات! في عالم يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيه ٢٠٠ مليون نسمة، بينما يشغل نصف العاملين تقريبا وظائف غير مستقرة وغير مجزية في الغالب. لذا يجب توفير ٤٠٠ مليون وظيفة إضافية لمواجهة البطالة التي ارتفعت إثر الركود وإتاحة فرص للشباب الباحث عن فرص عمل.

وفي هذه الحالة؟ يجب التماس العذر للمتخوفين من التبعات؟

حيث إن القطاعات الأكثر إسهاماً بشكل مباشر في تغير المناخ وغيره من العوامل المسببة لتدهور البيئة هي الزراعة وصيد الأسماك والحراج والطاقة والتصنيع كثيف الإستهلاك للموارد وإدارة النفايات والبناء والنقل، هذه القطاعات هي ما تستهدفه السياسات المهمة بتخفيف آثار تغير المناخ.

وهي توظف مجتمعه ١,٥ مليار شخص أي ما يقارب نصف القوة العاملة على الصعيد العالمي. وتشير الدراسات إلى أن مكافحة تغير المناخ لا تشكل عقبة أمام نمو سوق عمل، وذلك من خلال التحول إلى الوظائف الخضراء، وهي التي تحد من تأثير النشاط الاقتصادي على البيئة، وتكتسب أهمية بالغة في التحول إلى اقتصاد يتسم بدرجة عالية من الاستدامة.

ما دور الوظائف الخضراء في تعزيز العمل اللائق؟

إن التحول من اقتصادي تقليدي ملوث للبيئة إلى اقتصاد أخضر مستدام أكثر ملائمة مع المتطلبات الراهنة للبيئة والمناخ، يعتبر فرصة مهمة لتنمية اجتماعية عادلة. وهذا يساهم في الحد من ظاهر الفقر والبطالة. وقد جاء مفهوم الوظائف الخضراء كإستراتيجية للتخفيف من الأثر البيئي على فرص العمالة من جهة، والقضاء على الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل لائقة بوتيرة أسرع للدخول لاقتصاد مستدام.

أثر التغير المناخي على الحماية الاجتماعية:

تُعرّف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من السياسات والبرامج التي تعالج مواطن الضعف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إزاء انعدام الأمن الغذائي والفقر من خلال الحماية والوقاية للمستفيدين، ويمكن تصنيف السياسات والبرامج العديدة المدرجة في الإطار المفاهيمي للحماية الاجتماعية إلى الأنواع الثلاثة الرئيسية التالية:

- المساعدة الاجتماعية: برامج غير قائمة على الاشتراكات للفئات الأكثر ضعفاً مع عدم وجود وسائل أخرى للدعم الكافي. وتكون من التحويلات النقدية أو العينية المباشرة والتي يمكن التنبؤ بها والتي تم اختبار الموارد المالية أو البرامج المستهدفة بشكل قاطع للفئات الضعيفة (مثل كبار السن والأطفال). وهي من البرامج غير القائمة على المساهمات ويتم تمويلها من خلال الضرائب و / أو مساعدات التنمية الدولية.
- التأمين الاجتماعي: هي البرامج المساهمة التي تم إنشاؤها أو تفويضها من قبل الدولة لحماية الأفراد من الخسائر المالية المحتملة المرتبطة بالأحداث المتعلقة بدورة الحياة (مثل الحمل والشيخوخة) ومخاطر سبل العيش (مثل البطالة والمرض) أو الصدمات والضغوط المرتبطة بالمناخ (على سبيل المثال الجفاف والفيضانات).

- تدخلات سوق العمل: السياسات والبرامج المصممة لتسهيل التوظيف وتعزيز التشغيل الفعال لأسواق العمل. ويعتبر تدخلات سوق العمل من التدابير الوقائية للسكان خلال العمل، والتي تهدف إلى تعزيز فرص العمل وتحسين مهارات العمال وتقديم دعم سبل العيش، ومن الأمثلة على تدخلات سوق العمل: برامج نقل المهارات، وخطط ضمان التوظيف، ودعم العمل الحر.

- تشير الدراسات إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في أجزاء كثيرة من العالم، إلا أن ٤٥ ٪ فقط من سكان العالم مشمولون فعلياً بمزايا حماية اجتماعية واحدة على الأقل، في حين تُترك نسبة ٥٥ ٪ (ما يقارب ٤ مليارات شخص بدون حماية) (البنك الدولي، ٢٠١٩).

- وتندرج الحماية الاجتماعية تحت الوظائف الوقائية والحماية في الأعمال، فعلى سبيل المثال، قد يكون للتحويلات الاجتماعية التي تقدم دعماً نقدياً أو عينيّاً دوراً وقائياً للأسر الفقيرة بحيث تُمكنهم من الوصول إلى الغذاء والمواد الاستهلاكية الأساسية الأخرى، الأمر الذي يمنع من وصول الأسر للفقر، مما يؤدي إلى تفادي الحرمان من خلال تجنب إنخفاض الدخل. ومن خلال الحد من قيود السيولة من خلال دعم الدخل، قد تُمكن التحويلات الاجتماعية الأسر من الاستثمار في رأس المال البشري، وكذلك الموارد الإنتاجية، وبالتالي تعزيز سبل عيشهم. وبهذا يمكن أن يكون للحماية الاجتماعية وظيفة معالجة الأسباب الهيكلية الإقصاء الاجتماعي وتمكين الأسر التي تعيش في مستويات مختلفة من الفقر.

المساهمات المحتملة للحماية الاجتماعية في التكيف مع المناخ وإدارة المخاطر:

- تساعد الوظائف الأربع للحماية الاجتماعية المتمثلة بـ: المنع (الحرمان)، والحماية (الإعفاء من الحرمان)، والترويج (تعزيز الدخل والقدرات)، والتحول (النهوض بالمساواة الاجتماعية) على زيادة قدرات الأفراد على إدارة المخاطر، والتي يمكن أن يكون لها آثار على الحد من مخاطر الكوارث والمخاطر، وقد أثبتت برامج الحماية الاجتماعية قدرتها على إحداث مجموعة واسعة من التأثيرات عبر وظائفها. وقد بدت الآثار واضحة من حيث الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والاستهلاك المنظم، وإزالة القيود على السيولة، فضلاً عن الدعم التدريجي للحماية للاستثمارات، كما تؤدي التدخلات مثل التحويلات النقدية إلى إحداث تأثيرات مضاعفة في الاقتصاد المحلي، مما يفيد حتى غير المشاركين في برامج الحماية.
- أن الحد من أثر تغير المناخ على الفقر يتطلب تدعيم نظام الحماية الاجتماعية بغرض وضع برامج يمكن توسيع نطاقها وتوجيهها للفئات الفقيرة. ويتسم أي برنامج فاعل للحماية الاجتماعية بالمرونة بما يكفي لتوسيع نطاقه بسرعة في أوقات الأزمة. وقد وجدت دراسة (e) في منطقة شرق أفريقيا أن تكلفة الجفاف على الأسر المعيشية ترتفع من صفر إلى ٥٠ دولاراً لكل أسرة إذا تأخرت المساندة أربعة أشهر بعد موسم الحصاد، ثم إلى ١٣٠٠ دولار إذا تأخرت المساندة ستة أشهر أو أكثر نتيجة لتأثيرها على الأطفال واضطرار العائلات المتضررة لبيع ماشيتها وممتلكاتها الأخرى.
- وتساعد أنظمة الحماية الاجتماعية الفاعلة، بجانب تقديم المساندة الطارئة، في زيادة قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، والخدمات المالية كالقروض للمساعدة في إعادة بناء أو إنشاء أعمالهم.
- جاء في إعلان فيلادلفيا ١٣ الحق في الحصول على مستوى مناسب من الحماية الاجتماعية كحق أساسي لجميع الأفراد، وفي إعلانات منظمة العمل الدولية اللاحقة وفي عدد من العمل الدولي المعايير. إلا أن، فإن الواقع في العديد من البلدان وخاصة البلدان النامية، لا يرقى إلى مستوى هذه المثل. حيث تعد الحماية الاجتماعية هي الأداة التي طورته المجتمعات الحديثة للتعامل مع ضعف بعض القطاعات، ويجب أن تعمل أنظمة الحماية الاجتماعية بالتوازي مع جهود التكيف لأنها يمكن أن تقلل من التعرض لتغير المناخ وتقوية أنظمة الضمان الاجتماعي، وخاصة في البلدان النامية. وهذا أيده نظام العمل الدولية، حيث يجب أن تتكيف الحماية الاجتماعية من أجل التعامل مع القضايا المعاصرة مثل التغير المناخي الذي هو بلا شك أحد أهم هذه القضايا.



اثر التغير المناخي على الصحة والسلامة المهنية:

تُشكل التغيرات المناخية تهديداً على صحة سكان الأرض عامة ولكن يعتبر سكان الدول النامية والمناطق القاحلة والمناطق القطبية والسواحل والجبال هم الأكثر تأثراً بهذا التغير، هذا ويعتبر الأطفال وكبار السن خاصة في البلدان الفقيرة أسرع الفئات تأثراً بالمخاطر الصحية الناجمة عن تغيّر المناخ والأطول تعرضاً إلى عواقبه الصحية.

- ما هو تأثير تغيّر المناخ في الصحة؟
ستتم الإجابة على التساؤل السابق من خلال:

أولاً: موجات الحر

أظهرت الأبحاث أن متوسط درجة الحرارة سيزداد في منطقة الشرق الأوسط بمعدل ١-٢ س° بحلول عام ٢٠٥٠، كما سترتفع وتيرة موجات الحر في المنطقة مما يهدّد الصحة بشكل جديّ. يُسهم ارتفاع درجات الحرارة صيفاً في زيادة الأمراض والوفيات الناجمة عن الأمراض القلبية والأمراض التنفسية، فمثلاً سُجل أكثر من ٧٠٠٠٠ وفاة إضافية أثناء موجة الحر التي حدثت في صيف عام ٢٠٠٣ في أوروبا، كما أظهرت دراسة تحليلية في الكويت إزدياد حالات إنحباس البول في فترات الطقس الحار في الفترة ما بين ١٩٩٨-٢٠٠١، إضافة إلى ذلك يرتبط التعرّض الطويل للحر الشديد بحالات الإغماء وضربة الشمس والتشنجات. كما إن طبقة الأوزون المسؤولة عن امتصاص الأشعة الضارة المنبعثة من الشمس، ومنها الأشعة فوق البنفسجية، تأثرت بسبب غازات الدفيئة التي أدت إلى ترققها مما أدى إلى انخفاض امتصاصيتها للأشعة الضارة، ما يعني زيادة تركيز الأشعة فوق البنفسجية وبالتالي خطراً متزايداً بسبب التعرض للشمس منه تلف الجلد وحروق الشمس ومضاعفة خطر الإصابة بسرطان الجلد.

ثانياً: الكوارث الطبيعية وتغيّر أنماط سقوط المطر

١. إرتفاع مستوى سطح البحر الذي سيتسبب في إجبار سكان المناطق الساحلية للإنتقال إلى أماكن أخرى مما يزيد مخاطر حدوث آثار صحية مثل الإضطرابات النفسية والأمراض السارية. كذلك يؤثر إرتفاع سطح البحر والظواهر الجوية المتطرفة في تدمير الخدمات الصحية الضرورية.

٢. تغير أنماط سقوط الأمطار والذي يؤثر على مصادر المياه العذبة. يخلّف شحّ المياه وإختلال جودتها تدهوراً في الصحة وإنخفاض مستوى النظافة الشخصية مما يزيد من مخاطر الإصابة ببعض الأمراض أشهرها الإسهال، كما تؤدي ندرة المياه إلى عواقب صحية وخيمة منها الجفاف والمجاعة. كذلك فإن نقص المياه العذبة سيؤدي إلى إنخفاض إنتاج المواد الغذائية الأساسية بما يقارب ٥٠% في بعض البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠ والذي بدوره سيزيد من معدل انتشار سوء التغذية ونقص التغذية.

٣. الأعاصير والفيضانات والحرائق: التي تتسبب في تلوث مصادر المياه العذبة وزيادة مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه حيث أنها تهين ظروفاً خصبة للحشرات الناقلة للأمراض مثل البعوض والذباب، كما أنها تتسبب في الغرق والتشرد والإصابات الجسدية وتدمير المنازل والبنى التحتية والقضاء على مصادر رزق الناس مؤقتاً مما يعرضهم للإصابة بالإسهال وأمراض سوء التغذية.

ثالثاً: انتشار الأمراض المعدية

تعتبر السيطرة على الأمراض أمراً مهماً بالنسبة للوضع الصحي والنمو الإقتصادي للبلدان النامية، وبالرغم من التقدم العلمي الملحوظ في القضاء على إنتقال الأمراض إلا أنه يخشى من أن يفسد تغير المناخ هذا الإنجاز، حيث تبدي كثيرٌ من الأمراض الفتاكة حساسية شديدة تجاه تغير درجات الحرارة مما يؤدي إلى إنتشارها، ومنها الأمراض التي تحملها العوائل الوسيطة مثل البعوض والقراد والذباب والقوارض والقواقع، والأمراض المعدية مثل الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة بالمياه وذلك بسبب نقص المياه وتغير الرطوبة وتدهور نوعية المياه العذبة وبسبب الفارق الموسمي في درجة الحرارة. تعتبر الأمراض التي تتأثر بالمناخ من أكبر الأمراض الفتاكة في العالم ومنها:

١. الملاريا : تؤثر التغيرات المناخية على التوزيع الجغرافي وكثافة إنتقال الملاريا التي تنتقل ببعوض «Anopheles» حيث تمتد فترة حضنة طفيل الملاريا ٢٦ يوماً على درجة حرارة ٢٥ س ولكنّها تنخفض إلى ١٣ يوماً على درجة حرارة ٢٦ س، ولقد لوحظ إزدياد إنتقال الملاريا في المناطق المرتفعة في تزانيا وكينيا ومدغشقر وإثيوبيا ورواندا.
٢. حمى الضنك Fever Dengue: تنتقل عن طريق لسع البعوضة المصريّة، يؤدي هطول الأمطار الغزيرة ودرجات الحرارة المرتفعة إلى زيادة إنتقال العدوى بهذه الحمى.
٣. الليشمانيا: تنتقل عن طريق ذبابة الرمل والتي تغير توزيعها في السنوات الماضية حيث عادت أنواع أخرى من ذباب الرمل إلى الظهوري في أجزاء معينة من العالم.
٤. البلهارسيا: من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى إتساع مساحة المنطقة التي تحدث فيها الإصابة بمرض البلهارسيا الذي تنقله القواقع.
٥. أمراض أخرى تنتقل عن طريق القوارض: مثل متلازمة فيروس هانتا الرئوي والتي تزداد أثناء هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات، حيث يزداد عدد القوارض الناقلة لهذا المرض.
٦. إزدياد عام في الإلتهابات البكتيرية والطفيلية ولدغات الأفاعي.

رابعاً: تلوث الهواء

في عام ١٩٩٨ إستنتجت دراسة علمية أجريت في الرياض أن غبار العواصف الرملية يشكل مصدراً رئيسياً لأمراض الجهاز التنفسي. ترتفع مستويات مسببات الحساسية المنقولة بالهواء بسبب تغير أنماط الرياح المساهمة في نقل الغبار وجيوب اللقاح والجراثيم والعفن والمواد المسببة للحساسية والإلتهابات الرئوية والجلدية في الهواء خاصة في الحر الشديد، ومن المتوقع أن يزداد هذا العبء بفعل الزيادة المستمرة في درجات الحرارة. كما تسبب إرتفاع درجات الحرارة في زيادة الأوزون الأرضي، إن التعرض للأوزون يزيد من معدل وشدة نوبات الربو، ويسبب تهيج العين والأنف والسعال وإلتهاب القصبات الهوائية وإلتهابات الجهاز التنفسي.

خامساً: الأمراض الحيوانية

يؤدي التغير المناخي إلى زيادة ظهور أمراض جديدة بين الحيوانات والتي تكون معدية للبشر، من الأمراض المرتبطة بالإحتباس الحراري: فيروس النيل الغربي وحمى الوادي المتصدع وطاعون الأحصنة.

هجرة العمال بسبب التغير المناخي والتصحر:

قبل الحديث عن هجرة العمال بسبب التغيرات المناخية، لابد من البدء بدراسة المفاهيم المرتبطة بهجرة العمال:

الهجرة البيئية: لا يوجد هناك اتفاق واضح حول تعريف محدد للهجرة البيئية، وهناك من يطلق عليها الهجرة بسبب تغير المناخ، أيضا الهجرة الإيكولوجية... الخ. إن فكرة اللاجئين البيئيين تطرق إليها مجموعة من الباحثين والكتاب، ففي عام ١٩٧٦ تحدث عنها الباحث براون لستر Brown Lister، ليتم تعميمها في ١٩٨٦ من طرف الهيناوي El-Hinnawi في التقرير الأممي للبرنامج البيئي، حيث عرف هذا التقرير اللاجئ البيئي: "الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مساكنهم الأصلية بصفة مؤقتة أو دائمة، بسبب توترات بيئية معتبرة (طبيعية، أو مرتبطة بالنشاط الإنساني) والتي تعرض وجودهم للخطر أو تؤثر فعليا على نوعية حياتهم". وفي ١٩٨٠ دخل النقاش حول اللاجئين البيئيين إلى الساحة الأكاديمية وذاع في المجال السياسي، ومن هنا ظهرت العديد من التحديات النظرية والقانونية والسياسية للتعامل معه:

— التبريرات النظرية:

الهجرة هي نتيجة مجموعة من العوامل، منها البيئية، لذلك فالعوامل البيئية هي جزء من التعددية السببية المعقدة لظاهرة الهجرة، إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحسب المفكر كاستل Casteles فإنّ تعبير اللاجئين البيئيين هو مفهوم بسيط جدا لا يرقى لأن يكون عامل محدد للهجرة

— التبريرات القانونية:

إنّ مصطلح اللاجئين البيئيين هو مفهوم غير مناسب للتماشي مع القانون الدولي والأخطار الدولية، لأنّ اللاجئ البيئي يتعارض مع مفهوم اللاجئ الذي يتطلب حماية خاصة كفلها له القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، فاللاجئ حسب هذه الاتفاقيات هو الشخص الذي ينتقل من بلد إلى آخر، على عكس اللاجئ البيئي الذي قد يرتبط تنقله بالمستوى الداخلي.

— التبريرات السياسية:

رفض مفهوم اللاجئين البيئيين، لأنّ هذا المفهوم يستعمل كذريعة من طرف الدول لإخراجه من سياقه السياسي، مما يسمح للدول من التهرب لتوفير اللجوء، فالهجرة البيئية قد تحفز وتفعّل السياسات المناهضة للهجرة، وهو ما يؤثر بدوره على العوامل السياسية والاقتصادية، وحتى على أداء المؤسسات للتعامل مع ظاهرة الهجرة بشكل كلي. ويرجع سبب غياب اتفاق حول التعريف إلى صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة، أيضا أحد المعوقات هي الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية.

● وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن التغيرات المناخية من الأسباب الرئيسية للهجرة، وتعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري أهم مظاهر التغير المناخي، وحسب تصريح للعالم نورمان بارميس "Norman Bermass" من جامعة أكسفورد "عندما يبلغ الاحتباس الحراري في العالم ذروته عام ٢٠٥٠، قد يتضرر حوالي ٢٠٠ مليون إنسان بسبب الرياح الموسمية، الأعاصير، وشح الأمطار، وقسوة دورات الجفاف التي ستستمر، وأيضاً ارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات الساحلية". وما يصاحب التغير المناخي هو نقص الموارد الغذائية خصوصاً، وما يتبعه من ظواهر اجتماعية على غرار البطالة مما يؤدي إلى اللااستقرار، وبتغير المناخ تنتقل الأنشطة التجارية والصناعية لمناطق أخرى .

● وفق منظمة التغذية والزراعة، تتفاقم ظاهرة التصحر مع تغير المناخ والعكس صحيح، فالأحوال الجوية القاسية المتواترة تؤدي إلى التصحر وإلى ظواهر أخرى، فالتصحر والمناخ يشكلان تغذية عكسية ، ففي إفريقيا يعتمد ما يصل إلى ٦٥٠ مليون نسمة على الزراعة بمياه الأمطار فندرة المياه، وتردي حالة الأرض، وتغير المناخ، قد يؤدي إلى تضرر ثلثي الأرض الصالحة للزراعة بالمنطقة بحلول ٢٠٢٥.

● تتعدد أوجه أثر التغير المناخي على الهجرة، فقد يؤدي ارتفاع منسوب البحر إلى تدهور الظروف المعيشية في دلتا النهر وغيرها من المناطق المنخفضة في العالم المزدحمة بالسكان، وقد تسبب حتى الآن في النزوح والتنقل الداخلي في بعض البلدان. وقد يؤدي كذلك ارتفاع مستويات مياه البحار إلى تآكل الأراضي بدرجة كبيرة في بعض الدول الجزرية الصغيرة. هذا ويصاحب تغير المناخ أيضاً الجفاف والتصحر، مما يؤثر على سبل كسب العيش العائلات، خاصة بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغير. وقد يساهم التغير المناخي في زيادة معدل تكرار الأحداث المناخية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير والعواصف والفيضانات. والجدير بالذكر يؤثر تغير المناخ على أنماط التنقل بطرق شتى، فمن المحتمل أن يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى جعل المناطق المنخفضة غير صالحة للسكن وتؤدي إلى النزوح الدائم للسكان. وعلى النقيض، وقد يؤدي الجفاف في البداية إلى الهجرة الدورية أو المؤقتة لتتمكن العائلات بذلك من تنويع مصادر الدخل. ومن المحتمل أن ينتقل معظم هاؤلاء النازحين لمسافات يعودون متى تسمح لهم الظروف بذلك. ورغم ذلك، هناك بعض الحالات التي قد يمتد فيها النزوح الداخلي قصير المدى إلى فترات زمنية طويلة المدى، ومن المحتمل أن تؤدي مثل هذه التحركات إلى زيادة ظاهرة التوسع الحضري والتحديات المصاحبة لها.



ومن الأمور التي تثير القلق بصفة خاصة؟

أثر التغير المناخي على الهجرة في البلدان النامية. ففي أقل البلدان نمواً غالباً ما يكون هناك نقص في الموارد التي تساعد في التكيف مع العواقب المترتبة على النزوح البشري الذي يكون مصاحباً لتغير المناخ أو إدارة مثل هذه العواقب. إضافةً إلى ذلك، يحدث تغير المناخ في سياق عالمي يتسم بالتباين الكبير داخل البلدان وبين بعضها والبعض. فهو يؤثر بشكل متفاوت على قطاعات السكان المتضررة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعمل على تفاقم حالات الضعف المتعلقة بنوع الاجتماعي أو العرق أو الصحة أو الوضع الاجتماعي والإقتصادي، وقد يكون له انعكاسات خطيرة على حقوق المرأة والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب ورفاه تلك الفئات.

● يتسبب تغير المناخ في وجود إجهادات إضافية على الأراضي، مما يفاقم المخاطر القائمة على سبل العيش، والتنوع الإحيائي، وصحة الإنسان والنظم الإيكولوجية، والبنية التحتية، ونظم الأغذية، ومن المتوقع وجود تأثيرات متزايدة على الأراضي في إطار جميع سيناريوهات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المستقبل. فمع تزايد الإحترار، من المتوقع أن يستمر تزايد تواتر الظواهر المرتبطة بالحرارة ومن بينها موجات الحر، وشدتها ومدتها، حتى نهاية القرن الحادي والعشرين، ومن المتوقع أن يزيد تواتر حالات الجفاف وشدتها بوجه خاص في إقليم البحر الأبيض المتوسط والجنوب الأفريقي، ومن المتوقع أن يزيد تواتر ظواهر سقوط الأمطار المتطرفة وشدتها في أقاليم كثيرة.

● وترتبط بالمستويات الحالية للإحترار العالمي مخاطر معتدلة من جراء زيادة شح المياه في الأراضي الجافة، وفقدان الغطاء النباتي، وأضرار حرائق الغابات، وتدهور حالة السواحل، وانخفاض إنتاج المحاصيل المدارية، ومن المتوقع أن تتزايد شدة المخاطر، ومن بينها المخاطر المتلاحقة، مع تزايد درجات الحرارة. فعند بلوغ الإحترار العالمي حوالي ١,٥° من المتوقع أن تكون المخاطر من جراء شح المياه في الأراضي الجافة، وأضرار حرائق الغابات، وعدم استقرار الإمدادات الغذائية، أما عند بلوغ الإحترار العالمي حوالي ٢° فمن المتوقع أن تكون المخاطر من جراء تدهور التربة وعدم استقرار الإمدادات الغذائية عالية جداً، إضافة إلى ذلك، عند بلوغ الإحترار العالمي حوالي ٣° من المتوقع أن تكون المخاطر من جراء فقدان الغطاء النباتي، وأضرار حرائق الغابات، وشح المياه في الأراضي الجافة.



أثر التغير المناخي على المرأة العاملة



١. التعرف إلى مفهوم عمل المرأة وأهميته وتأثيره على المجتمع:

● مفهوم عمل المرأة:

يُعرّف العمل بشكل عام على أنه المهنة أو القيام بفعل معيّن، أما عمل المرأة فهو مصطلح يُشير إلى الجهد العقلي والجسمي الذي تبذله المرأة في مكان عملها من أجل تحقيق المصلحة والمنفعة لها وللمجتمع، وفي الوقت الحالي انتشرت ظاهرة عمل المرأة في مختلف مناطق العالم، فالمرأة تُعتبر نصف المجتمع وهي من تُنشئ وتربي النصف الآخر، وعليه ينبغي الاهتمام بالوضع الاجتماعي لها في هذا العصر.

كما يشير مفهوم عمل المرأة إلى أنه انخراط المرأة في الوظائف والأعمال المناسبة لقدراتها الجسدية والنفسية في مختلف المجالات المتاحة، مثل عملها كعملة، ممرضة، خبيرة تجميل أو سكرتارية وموظفة في بعض الأعمال الإدارية، وهدف العمل هو تحسين الجانب المادي الذي يعزز قدرتها على مواجهة الأعباء والصعوبات التي تمرّ بها.

● تاريخ عمل المرأة:

يُشير التاريخ إلى أنّ مهنة الزراعة هي المهنة الرئيسية التي كانت سائدة قديماً، وأن الأعمال الشاقة لم تقتصر فقط على الرجال؛ حيث كان للنساء مساهمة في مختلف الأعمال الجسدية؛ كطحن الحبوب باستخدام الأدوات الحجرية، وجمع الأخشاب، وجلب المياه من أماكن تواجد الماء، وتوفير الطعام وغيرها، ثمّ عملت الثورة الصناعيّة على تغيير حالة العمل لكل من الرجال والنساء، وتغيير موقع العمل من المنزل ومحيطه إلى العمل في المصانع، وقد بدأ العمل في تلك المصانع كفريقٍ مكوّن من العائلات وبدأ دور المرأة كقوى عاملة أُسرّية يتغيّر تدريجياً.

وبرز دور الرجال في منتصف القرن التاسع عشر في العمل المصانع باعتبارهم المعيل الأول للأسر، وعادت النساء إلى العمل في المنازل، ويعود السبب في ذلك إلى الاحتجاجات المتزايدة ضد سوء المعاملة التي كان يتعرّض لها النساء والأطفال في المصانع، وقد ساعدت تلك الاحتجاجات على تحديد ساعات عمل النساء والأطفال وحمايتهم من العمل في الأعمال الخطيرة، واستمرّ دور المرأة في عملها المنزلي خلال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، إلا أنه في نهاية القرن التاسع عشر ظهرت الطاقة الكهربائية وبدأ استخدام الآلات الكهربائية كالغسالات، والمكانس الكهربائية، وغيرها، ممّا قلّل من الوقت التي تقضيه المرأة في العمل المنزلي وحقق بعض الراحة لها.

وكان للتطوّر الاقتصادي والاجتماعي دورٌ رئيسي في تغيير طبيعة عمل المرأة؛ فقد زادت الحاجة لوجود موظفين للعمل في مختلف المجالات كالتيّعليم، والمبيعات، وفي المكاتب، وغيرها من الأعمال، وأصبح أصحاب العمل يوظفون النساء بسبب تقاضيهنّ أجوراً أقلّ من الرجال لنفس العمل؛ إذ إنّ النساء غير مسؤولات عن إعالة الأسر، وخصوصاً أنّ معظم العاملات في ذلك الوقت هنّ من النساء العازبات، وفي تلك الفترة بدأت النساء العمل بأعمالٍ ترتبط بالأعمال المنزليّة المألوفة لديهن كخياطة الملابس.

وقد عملت النساء مكان الرجال خلال الحرب العالميّة الثانية في المصانع بسبب انشغال الرجال بتأدية الخدمة العسكريّة، ثمّ عادت بعدها إلى المهن الأسهل كالعمل في المكاتب، والتمريض، والتدبير المنزلي، كما بدأت النساء المتزوجات بالعمل في سبعينيّات القرن الماضي، وبدأن يعملن في المهن التقليديّة كالرجال، ثمّ جاءت التكنولوجيا لتحسّن وتُسهّل من عمل المرأة؛ حيث إنّ الأعمال التي كانت تحتاج لمجهودٍ بدنيٍّ أصبحت تُنفَّذ بسهولة كبيرة من خلال التكنولوجيا.

• تأثير وأهمية عمل المرأة :

يُمكن تأثير وأهمية عمل المرأة في الآتي:

- **الاستقلال المادي :** في ظل الصعوبات الاقتصادية ، ترفض المرأة انتظار الإعالة من الآخرين حتى من أقرب الأشخاص لها سواء الزوج أو الابن ، فهي شديدة الحساسية وتمتلك العديد من المشاعر ، لذلك تفضل أن توفر نفقاتها بنفسها ، ومع تطور الفكر الإنساني على شأن المرأة ولم يعد مجدياً انتظار المال من الآخرين .
- **استغلال قدرات نصف المجتمع :** عندما تظل هذه الموارد البشرية المتمثلة في المرأة بدون توظيف أو تنمية لقدرتها ، يُحرم المجتمع من الاستفادة منها في تطوير المجتمع والاقتصاد .
- **تحقق المرأة ذاتها :** فلا تشعر المرأة بقيمتها عندما ترعى الزوج والأبناء فقط ، ولكن هذا الدور غير كافي بالنسبة لها ، فعندما يكبر الأولاد ويعلو شأن الزوج ، فإنها تشعر بضعفها ، وربما لا يقدر البعض ما بذلته مم مجهود ، لذلك فالمرأة في حاجة إلى العمل لتشعر بقيمتها في المجتمع ، ودورها الفعال في تطويره .
- **تقوية العلاقات الاجتماعية :** إن الجلوس في المنزل يحرم المرأة من التفاعل مع باقي أفراد المجتمع ، ويعرقل أي نمو لما تتمتع به مميزات ومواهب.

• دوافع عمل المرأة:

يوجد العديد من الأسباب التي تدفع المرأة للعمل وإلى أن تكون مستقلة مالياً سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، ومن تلك الدوافع ما يأتي:

- مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.
- مواجهة المشاكل الطارئة.
- الشعور بالمسؤولية وتعزيز الروح المعنوية.
- الحد من الشعور بالعجز.
- اعتبار المرأة العاملة نموذجاً يُحتذى به.

• فوائد عمل المرأة:

يحقق عمل المرأة العديد من الفوائد التي تعود على مجتمعتها وعلى مكان عملها بالنفع، ومن تلك الفوائد ما يأتي:

- **التنمية المستدامة:** يتحقق ذلك من خلال عمل المرأة ومشاركتها في دعم الاقتصاد وسد الفجوة بين الجنسين في العمل، ومن أهم أهداف التنمية المستدامة المُراد تحقيقها خلال عمل المرأة: إنهاء الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل الجيد واللائق للجميع.
- **دعم اقتصاد الوطن وغاياته:** يساعد عمل النساء على زيادة كل من الناتج المحلي والتنوع الاقتصادي، كما يؤدي للوصول إلى المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة والعديد من النتائج الإيجابية الأخرى.
- **دعم الأعمال التجارية:** يحدث ذلك من خلال تحسين الأداء التنظيمي؛ حيث يُمكن للشركات التجارية أن تستفيد من مبدأ المساواة الاقتصادية للمرأة وبالتالي زيادة فرص العمل لها وإعطائها مناصب قيادية، وهذا بدوره ينعكس على زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الفعالية التنظيمية، وقد بينت التقديرات أن المؤسسات التي تضم ثلاث نساء أو أكثر ممن يشغلن مناصب عليا في إدارة المؤسسة تكون أفضل من باقي المؤسسات في جميع جوانب الأداء التنظيمي.

• طرق لتحفيز عمل المرأة

يوجد العديد من الطرق الفعّالة التي من شأنها تعزيز عمل المرأة، ويمكن أن تتلخص هذه الطرق بالآتي:

➤ **التوجيه المستمر:** يعدّ توفير الفرص من مدير المؤسسة أو الشركة أمراً مهماً لتوجيه النساء العاملات فيها مهنيّاً وتدريبهنّ باستمرار. الرعاية والدعم من المسؤول المباشر: تحتاج المرأة إلى الاهتمام والرعاية في العمل خصوصاً عندما تكون قادرة على إثبات نفسها، لكنّها بحاجة إلى من يدعمها لتخطي المشكلات التي تتعرّض لها.

➤ **التنوع في نظام المكافآت:** تعدّ المكافئة الماليّة لمكافئة إنجاز المرأة المتفوّقة أمراً مهماً، إلّا أنّ هناك مكافئات وحوافز أخرى مفيدة للمرأة، كإعطائها يوم إجازة مدفوعة الراتب، ممّا يُمكنها من متابعة أمورها الشخصية أو الحصول على قسطٍ من الراحة. إتاحة فرصة للمرأة لقيادة المشاريع: تساعد إتاحة الفرصة للنساء من أجل تويي مهام مشروع معيّن أو عدّة مشاريع على تطوير ذاتها والتفوّق مستقبلاً.

➤ **تطوير مهارات النساء:** يُمكن الاستفادة من مبدأ أنّ استمرار التعلّم يُعدّ استثماراً، وقد لا تتاح الفرصة للنساء لتطوير مهارتهنّ خارج نطاق العمل بسبب المسؤوليات الواقعة عليهنّ، لذا من المفيد لأيّ شركة أو مؤسسة تطوير وصقل المهارات الوظيفيّة للعاملات لديها من خلال تنفيذ برامج مخصصة لذلك في أوقات الدوام.

➤ **إلقاء الضوء على النساء المتميّزات:** تُشغل العديد من النساء مهام السكرتارية ومهاماً في الإدارة وكمساعدٍ تنفيذيّ في المؤسسة وغيرها، وتوصف تلك الوظائف بأنّها شريان الحياة في أيّ مؤسسة لأهميتها في استمرار العمل، ولأنّها تحتاج لنشاطٍ مستمرٍ من العاملات، لذا من المهم تخصيص وقت لتكريم تلك العاملات بشكلٍ رسميٍّ أمام الزملاء في العمل.

➤ **التعبير عن التقدير:** تحاول النساء غالباً أداء وظائفها بشكلٍ جيدٍ من أجل الحصول على التقدير، ومن المهم تقدير النساء في كلّ مرحلة من مراحل العمل.

• **العدل في توزيع المكافآت:** يعدّ من المهم في أيّ مؤسسة وضع معايير واضحة من أجل تقييم موظفيها بناءً عليها وبالتالي توزيع المكافآت بين مستحقيها من الموظفين بشكلٍ عادلٍ، ودون إحساس الموظف رجلاً كان أم امرأة بوقوع أي ظلم عليه.

٢. تأثير التغير المناخي على المرأة:

• يؤثر تغيّر المناخ على النساء والرجال بصور مختلفة، وهو ما ينجم عنه اختلاف نطاق وفرص التكيف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها. ولكن لا توجد أي ضمانات تعمل وتساعد الممارسات المُراعية للمناخ للمرأة.

• وعند تصميم وتنفيذ إجراءات ما، ينبغي أخذ في الحسبان العوامل الثقافية والجغرافية والبيئة الزراعية والإيكولوجية. ولا تكفي في هذا الصدد الممارسات المُراعية للظروف المناخية على مستوى الحقل، وثمة ضرورة أن نأخذ في الحسبان المؤسسات والسياسات والقضايا الزراعية التي لها تأثير على التكيف والفرص المتاحة للرجال والنساء. أما العمل في مجال الزراعة فلن تراعي ظروف المرأة والمساواة بين الجنسين إلا عندما ندرك أنها بحاجة إلى كل من الرجال والنساء على السواء وكيف أنها تؤثر عليهم.

• يؤثر تغيّر المناخ على الأفراد بشكل مختلف من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإعاقات والعمر والجنس، وعندما تطرح هذه القضايا، عند معالجة آثار التغيرات المناخية، فإنها تكون أكثر فاعلية وتأثيرها ينتشر في المجتمع.

ومن الأسباب التي تدعو تفسر ضرورة النظر إلى عمل المرأة والتغير المناخي بشكل شامل ومتكامل:

• أن المشاركة حق للجميع:

نصف سكان الكرة الأرضية من النساء والفتيات. ولتحقيق هدف خفض درجة الحرارة إلى ١,٥C° الأكثر أهمية في إتفاقية باريس لتغير المناخ والحد من الاحترار إلى أقل من ٢C°، وهذا ينعكس على توفير احتياجات ووجهات نظر وأفكار النساء، وكذلك الرجال فيما يتعلق في العمل المناخي لتوفير حلول عادلة وفعالة ومستدامة. وتساهم معرفة المرأة وخبراتها بشكل كبير في بناء القدرة على الصمود في مواجهة تأثيرات المناخ وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوفير المهارات والمعارف الأساسية التي تمتلكها النساء فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية في مجالات مثل الابتكار والنفايات والطاقة هي أدوات فعالة في استراتيجيات العمل المناخي.

• تمكين المرأة يعني حلول مناخية أكثر فعالية:

تشكل النساء ما يقرب من ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية. وعندما تتاح للنساء نفس فرص الوصول إلى الموارد مثل الرجال، هذا يمكن للمرأة زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة ٢٠ إلى ٣٠٪، وليس فقط زيادة إجمالي الناتج الزراعي في هذه البلدان بنسبة ٢,٥ إلى ٤ ٪، بل تساهم أيضًا في الحد من الجوع في العالم بنسبة ١٢ أو ١٧ ٪، وفقا للأمم المتحدة. ويمكن أن يؤثر هذا بشكل إيجابي على التكيف مع المناخ بطريقتين: مساهمة التكنولوجيا أو الموارد المناسبة في زراعة وحفظ أكثر استدامة، بالإضافة إلى الحد من الفقر بحيث يمكن الأفراد من التكيف بشكل أفضل مع التغيرات في المناخ.

• النساء عنصر حيوي لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في المجتمعات:

تعمل المجتمعات بشكل أفضل في استراتيجيات المرونة وبناء القدرات عندما تشارك النساء أيضًا في التخطيط. وفقًا للأمم المتحدة، تميل النساء إلى مشاركة المعلومات حول رفاهية المجتمع والتي تعتبر مهمة للقدرة على الصمود وأكثر استعدادًا للتكيف مع التغيرات البيئية منذ أن تأثرت حياتهن الأسرية. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما تكون النساء أول المستجيبين في استجابات المجتمع للكوارث الطبيعية، ورائدات في الحد من مخاطر الكوارث، ويساهمن في التعافي بعد ذلك من خلال معالجة احتياجات التعافي المبكر لأسرهن وتعزيز بناء المجتمع.

• تغير المناخ يؤثر على الجميع ، ولكن ليس بالتساوي

يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على فئة السكان الأكثر ضعفًا، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة. وفي ضوء ذلك تواجه النساء عادة مخاطر أعلى وأعباء أكبر من آثار تغير المناخ في حالات الفقر وبسبب الأدوار والمسؤوليات والأعراف الثقافية القائمة، تيؤدي مكين المرأة إلى إيجابيات في الحفاظ على البيئة، والتخفيف من حدة الفقر، والسياسة الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). مودلك ن خلال معالجة تغير المناخ من منظور النوع الاجتماعي، توتم أيضًا معالجة حقوق المرأة، ومعالجة أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين بدلاً من تفاقمها.

• اتفقت الدول، أن العمل يكون وفق وفي ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ:

أدركت البلدان أهمية إشراك النساء والرجال على قدم المساواة في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي تطوير وتنفيذ سياسات المناخ الوطنية التي تستجيب للنوع الاجتماعي من خلال وضع بند مخصص في جدول الأعمال في إطار الاتفاقية يعالج قضايا النوع الاجتماعي وتغير المناخ. ويتضمن ذلك أول خطة عمل على الإطلاق بشأن النوع الاجتماعي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تم وضعها في إطار برنامج عمل ليما بشأن النوع الاجتماعي (LWPG) والذي يتضمن خمسة مجالات ذات أولوية:

- بناء القدرات وتبادل المعرفة والاتصال.
- تعزيز فهم وخبرة الشركاء بشأن الإدماج المنهجي لاعتبارات المساواة بين الجنسين، في المجالات الموضوعية بموجب الاتفاقية واتفاق باريس وفي السياسات والبرامج والمشاريع على أرض الواقع.
- التوازن بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائية.
- لتحقيق ودعم المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣. التعرف على آثار تغير المناخ على حقوق للمرأة:

- يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم مخاطر الكوارث وآثارها على الصعيد العالمي، الناتج عن زيادة في تواتر أخطار الطقس والمناخ وشدتها، وهو ما يزيد من قابلية المجتمعات المحلية للضرر من تلك الأخطار. وهناك شواهد وأدلة علمية تشير إلى أن نسبة كبيرة من الظواهر الجوية البالغة الشدة في جميع أنحاء العالم تُعزى إلى تغيرات في المناخ يتسبب فيها الإنسان.
- لهذه الكوارث آثار على حقوق الإنسان تتجلى من خلال تزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتدني مستوى الأمن الغذائي والمائي، وزيادة المخاطر التي تهدد الصحة وسبل العيش. وعلى الرغم من أن تغير المناخ يؤثر على الجميع، فإن البلدان والفئات السكانية الأقل إسهاماً فيه، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في الفقر والشباب والأجيال المقبلة، هي الأكثر عرضة لآثاره.
- ويتباين تأثير تغير المناخ والكوارث على النساء والفتيات والرجال والفتيان، إذ يتعرض العديد من النساء والفتيات لمخاطر أكبر ويتحملن أعباء أثقل ويواجهن آثاراً أشد. وتؤدي حالات الأزمات ومنها التأثيرات المناخية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة من قبل وإلى استفحال الأشكال المتداخلة للتمييز ضد فئات منها النساء اللائي يعشن في الفقر، والنساء المنتميات إلى الأقليات، وذوات الإعاقة، واللاجئات، ولمتمسكات اللجوء، والمشرذات داخليا، وعديمات الجنسية، والمهاجرات، والريفيات، وغير المتزوجات والمراهقات والمسنات، اللائي كثيرا ما يتضررن أكثر من الرجال أو من غيرهن من النساء.
- ونتيجة لعدم المساواة بين الجنسين، يحدّ ذلك من قدرة النساء والفتيات على التحكم في القرارات التي تنظم حياتهن، كما تحدّ من إمكانية حصولهن على الموارد من قبيل الغذاء والمياه والمدخلات الزراعية والأراضي والائتمان والطاقة والتكنولوجيا والتعليم والخدمات الصحية والسكن اللائق والحماية الاجتماعية والعمل.
- كما يزيد عدم المساواة من احتمالات تعرض النساء والفتيات للمخاطر الناجمة عن الكوارث وللخسائر المتصلة بسبل عيشهن، وتقل قدرتهن على التكيف مع التغيرات في الظروف المناخية. وعلى الرغم من أن البرامج المعنية بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه قد توفر فرصا جديدة للعمل وكسب العيش في قطاعات مثل الإنتاج الزراعي والتنمية الحضرية المستدامة والطاقة النظيفة، فإن عدم تذييل العوائق الهيكلية التي تواجهها النساء في الحصول على حقوقهن سيؤدي إلى زيادة أوجه عدم المساواة الجنسانية واستفحال الأشكال المتقاطعة من التمييز.

• ونظراً لأن زيادة قابلية النساء والفتيات للتضرر من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وتعرضهن لها تنبعان من عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، فمن الممكن الحد منهما، وقد يتباين مستوى قابليتهن للتضرر حسب نوع الكارثة التي تؤثر فيهن.

• وفي ضوء التحديات والفرص الناشئة عن تغير المناخ ومخاطر الكوارث فيما يتعلق بإعمال حقوق للمرأة، فقد قدمت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأطر الدولية الأخرى ذات الصلة، قدمت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توجيهات محددة للدول الأطراف بشأن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وبتغير المناخ في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأن على الدول الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ملزمة باتخاذ خطوات محددة للتصدي للتمييز ضد المرأة في مجالي الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وذلك من خلال اعتماد القوانين والسياسات واستراتيجيات تخفيف الآثار والتكيف معها والميزانيات وغير ذلك من التدابير الهادفة. ويجب مراعات التدابير المتخذة للتصدي لآثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، والاعتبارات الجنسانية ونظم المعارف المحلية وأن تحترم حقوق الإنسان. ويجب ضمان حق المرأة في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار في السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ.

٤. دور المرأة في التخفيف من آثار تغير المناخ:

يؤثر تغير المناخ تأثيراً عالمياً أكبر على معظم الشرائح السكانية الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية، ولكنها الأقل قدرة على الاستجابة للأخطار المناخية، وهو ينطبق على النساء بشكل خاص، لا سيما في البلدان الناشئة والنامية. وغالباً ما تكون النساء في هذه المجتمعات أقل قدرة على العمل، ولديهن فرص أقل للحصول على الرعاية الصحية وأقل قدرة على التعليم بسبب مسؤولياتهن تجاه الأسر والمجتمعات. وفيما يتعلق بتمثيل النساء في لجان التخفيف من حدة تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي وعمليات صنع القرار فهو تمثيلاً ناقصاً، يحتاج إلى تعديل وصياغة تشريعات تزيد من نسب مشاركة النساء فيها، وهذا يمنع المشاركة غير المتكافئة للمرأة في صنع القرار من المساهمة في التخطيط المتعلق بالمناخ وصنع السياسات وعمليات التنفيذ المرتبطة بها، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التفاوتات الحالية وتقليل فعالية السياسات والمشاريع.

الاستفادة من مهارات المرأة في مجال التخفيف:

تساهم المرأة من خلال الإدارة الرشيدة كأحد أهم عناصر الموارد الإنتاجية في تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والزراعة، حيث أدت مشاركة المرأة في الإدارة إلى تحسن نتائج مشاريع وتدابير التخفيف من آثار التغيرات المناخية. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ لعام ٢٠١٧ في بون الدور الخاص الذي تلعبه المرأة في التخفيف من آثار تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال اعتماد «خطط عمل النوع الاجتماعي، والذي يهدف إلى إشراك المرأة على جميع المستويات بشكل أوثق في عمليات صنع القرار في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي، وإيلاء قدر أكبر من الاعتبار للجوانب الجنسانية في تخطيط وتنفيذ التدابير.

ويمكن للمرأة أن تلعب دوراً حاسماً في الاستجابة لتغير المناخ نظراً لمعرفتها المحلية وقيادتها على سبيل المثال. إدارة الموارد المستدامة و / أو قيادة الممارسات المستدامة على مستوى الأسرة والمجتمع. وقد أدت مشاركة المرأة على المستوى السياسي إلى استجابة أكبر لاحتياجات المواطنين، وغالباً ما زادت التعاون عبر الخطوط الحزبية والعرقية وتحقيق سلام أكثر استدامة. على المستوى المحلي، وأدى إدراج المرأة على مستوى القيادة إلى تحسين نتائج المشاريع والسياسات المتعلقة بالمناخ. وفي حال لم يتم إدراج المرأة في تنفيذ السياسات أو المشاريع فقد يؤدي ذلك إلى زيادة عدم المساواة القائمة وتقليل الفعالية.

تعزيز العمل المناخي لعمل المرأة:

يُعد الاعتراف بالمساهمات المهمة للمرأة بصفتها صانعة قرار، ومعلمات، ومقدمات رعاية، وخبيرات عبر القطاعات وعلى جميع المستويات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حلول ناجحة وطويلة الأجل لتغير المناخ. وقد أثبتت المرأة أنها رائدة في العمل المناخي من خلال تقديم حلول أكثر إنصافاً واستدامة لتغير المناخ. في مختلف القطاعات، حيث ساهمت ابتكارات وخبرات المرأة في تغيير حياة الناس وسبل عيشهم، وزادت من مقاومة المناخ والرفاه العام. وقد عكست المفاوضات العالمية بشكل متزايد الفهم المتزايد للاعتبارات الجنسانية في صنع القرار المتعلق بالمناخ على مدى السنوات الثماني الماضية. وهذا يمكن أن يساعد التقدم المستمر نحو المساواة بين الجنسين في COP21 (مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2015) في تحقيق العمل المناخي الناجح.

وعلى الرغم من تأثير النساء بتغير المناخ، إلا أنهن يلعبن دوراً حاسماً في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. حيث تتمتع النساء بالمعرفة والفهم لما هو مطلوب للتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة والتوصل إلى حلول عملية، إلا أنها لا تزال موزعة غير مستغل إلى حد كبير. وغالباً ما يفتقرن إلى الموارد المالية، والتدريب والتكنولوجيا، والوصول المحدود إلى مجالات صنع القرار السياسي، من لعب دور كامل في معالجة تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى.

لماذا من المهم تشريك المرأة في التخفيف من آثار التغيرات المناخية؟

يمثل تغير المناخ التحدي الأكثر تعقيداً في عصرنا، فهو يتطلب استجابة شاملة، وقد يُحد عدم المساواة بين الجنسين بشكل كبير من المرونة والقدرة على تكيف النساء والأسر والمجتمعات، وهذا ينعكس سلباً على خيارات التخفيف من تغير المناخ.

ما هو الحل؟ ماذا يمكن أن نعمل؟

عكست مفاوضات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي كانت خالية من النصوص والمناقشات المتعلقة بنوع الجنس حتى عام 2008، زيادة في فهم الروابط بين المساواة بين الجنسين والاستجابة لتغير المناخ. فمثلاً، يعمل برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي الذي تم اعتماده في مؤتمر الأطراف العشرين في عام 2014 على تعزيز التوازن بين الجنسين وتحقيق سياسة مناخية مراعية للمنظور الجنساني، وهذا من شأنه أن يراعي النوع الاجتماعي في COP21 في باريس وأن تحدد معيار التنفيذ على المستويين العام والخاص للدول، وذلك من خلال خطوات المهمة تشمل تصميم وتخطيط السياسات والبرامج والمشاريع، فضلاً عن التمويل والتنفيذ والرصد والتقييم. على وجه الخصوص، يمكن أن يساعد الاستثمار في خطط العمل الجنسانية التشاركية ومتعددة أصحاب المصلحة والقطاعات المتعددة البلدان على تطوير إجراءات شاملة تدمج الاهتمامات الجنسانية وتبني على المعرفة ووجهات النظر للمرأة.

الإتفاقيات الدولية في مجال التغير المناخي وعمل المرأة:

تعزيز الاتفاقية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحمي الحقوق الواجبة للمرأة، خاصة في جميع مراحل الوقاية من تغير المناخ والكوارث والتخفيف من حدتهما والتصدي لهما والتعافي من آثارهما والتكيف معهما.

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٣، وهو ما كرر تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والصادرة في عام ٢٠١٢، أقر بحالة الضعف الشديد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعيد تأكيد مبدأ المساواة بين الجنسين وضرورة ضمان المشاركة الفعالة للنساء والشعوب في جميع المبادرات المتعلقة بتغير المناخ.

وفي إطار سندي، شدد على أن للمرأة ومشاركتها أهمية حاسمة في إدارة مخاطر الكوارث على نحو فعال ووضع سياسات وخطط وبرامج للحد من مخاطر الكوارث تراعي اعتبارات نوع الجنس وتوفير الموارد لها وتنفيذها، ويلزم اتخاذ تدابير كافية لبناء القدرات بغية تمكين المرأة من التأهب للكوارث وبناء قدرتها على تأمين وسائل بديلة لكسب العيش في حالات ما بعد الكوارث. كما شدد على تمكين النساء من القيادة والترويج علناً لتنفيذ نهج لمواجهة الكوارث والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل والإعمار تتسم بالإنصاف بين الجنسين ويمكن للجميع الاستفادة منها.

وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أقر بأنه، على الرغم من أن تغير المناخ يؤثر على الجميع، فإن البلدان التي ساهمت بأقل قدر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر والأطفال والأجيال المقبلة، هم الأكثر تضرراً. وأشار إلى أن الإنصاف في مجال المناخ يقتضي أن تُعطى الأولوية للجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معه، لاحتياجات البلدان والمجموعات والأفراد، بمن فيهم النساء والفتيات، الذين هم الأكثر عرضة لآثاره السلبية.

اتخذ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر، في عام ٢٠١٤ برنامج عمل ليمّا بشأن المسائل النوع الاجتماعي"، الذي حدد فيه خطة لتعزيز التوازن بين الجنسين وبلورة سياسات مناخية مراعية للاعتبارات الجنسانية، توضع لغرض توجيه المشاركة الفعالة للمرأة في الهيئات المنشأة بمقتضى الاتفاقية. وفي عام ٢٠١٧، اتخذ مؤتمر الأطراف "وضع خطة عمل جنسانية"، الذي أقر فيه بالنهوض بمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة وتعزيز السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور النوع الاجتماعي في جميع أصر العمل المناخي.

اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أشار مؤتمر الأطراف إلى أنه ينبغي للأطراف، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال. وأقر أيضاً بأن التكيف، بما في ذلك بناء القدرات من أجل إجراءات التخفيف والتكيف، ينبغي أن يراعي الاعتبارات النوع الاجتماعي ويقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية الكاملة، ويراعي الفئات والمجتمعات المحلية وال نظم الإيكولوجية القابلة للتأثر.

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في عام ٢٠١٥، اعتمد المشاركون وثائق تربط المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، ودعوا الدول إلى إدماج هذه المسائل في إطار تمويل التنمية.

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، في عام ٢٠١٦، حيث دعا المشاركون إلى أن تصبح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة من ركائز العمل الإنساني، بما في ذلك في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها. وفي عام ٢٠١٦ أيضاً، أقر المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، في الخطة الحضرية الجديدة، بالحاجة إلى التدابير المراعية للاعتبارات النوع الاجتماعي لكفالة أن تكون التنمية الحضرية مستدامة وقادرة على الصمود وتسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

تعرضت النساء للعديد من التحديات والانتقادات بعد قدرتها على مواجهة تيار العادات والتقاليد الموروثة، والخروج على تسلط المجتمع الذكوري، حيث وصف عمل المرأة بالتشبه بالرجال والتمرد، كما اتهمها البعض بتهريبها من مسئلية الأسرة والأولاد، وأنها تتسبب في انفلاتهم، ولكن في الحقيقة استطاعت المرأة تنظيم وقتها والموازنة بين مسئولية العمل والأسرة في نفس الوقت، تطورت المرأة في العديد من الوظائف والمناصب العليا، فأصبحت رئيس دولة، وزيرة، نائبة، طبيبة وغيرها من المجالات التي ثبتت تفوقها فيها.



التكيف مع آثار التغيرات المناخية على العمالة



● يُعرف التكيف على أنه استجابة لتغير المناخ الذي يسعى إلى الحد من سرعة تأثير النظم الطبيعية لآثار تغير المناخ وزيادة قدرتها على التكيف.

ويمكن تمييز أنواع مختلفة من التكيف منها:

١. التكيف الاستباقي: وهو الذي يحدث قبل ملاحظة التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، ويطلق عليه اسم التكيف التحسبي.

٢. التكيف الذاتي: وهو التكيف الذي لا يشكل استجابة واعية للمحفزات المناخية، إنما يأتي نتيجة لتغيرات إيكولوجية تطرأ على النظم الطبيعية، أو نتيجة تغيرات السوق أو مستوى الرفاهية التي تطرأ على النظم البشرية، ويشار إليه أيضاً بالتكيف التلقائي.

٣. التكيف المبرمج: وهو التكيف الناجم عن قرار سياسي يتخذ عن قصد، ويقوم على إدراك تغير الظروف أو شك تغيرها، وضرورة إتخاذ تدابير للعودة إلى وضع مرجو أو الحفاظ عليه أو تحقيقه.

فالقدرة على التكيف هي قدرة نظام ما على التكيف مع تغير المناخ (بما في ذلك تقلبية المناخ والظواهر المناخية المتطرفة) من أجل التخفيف من وطأة الأضرار المحتملة أو الاستفادة من الفرص المتاحة أو التأقلم مع العواقب.

● يشير التكيف مع تغير المناخ إلى مجموعة من التدابير الموضوعة للتعامل مع آثاره وعلاجها. ويمكن أن تكون هذه التدابير هيكلية وإدارية وسياسية ويمكن أن تكون قصيرة و / أو طويلة الأجل. يمكن أن تكون التعديلات سلوكية (بشرية) وتقنية. والهدف هو تقليل عواقب تغير المناخ. فتدابير التكيف في قطاع الزراعة ليست جديدة، فالمزارعون يتكيفون مع الظروف المناخية طوال فترة وجود الزراعة. ومع ذلك، قد تكون التحديات الجديدة أكثر حدة من ذي قبل، وتغطي مناطق جغرافية أكبر وتحدث بسرعة أكبر. ويمكن أن تشمل تدابير التكيف ما يلي: الحد من مخاطر الفيضانات؛ تغيير المحاصيل أو إعادة التوطين؛ تحسين إدارة الأراضي؛ إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاح الزراعي، وبناء القدرات، والحوافز المالية (ضرائب الإعانات)؛ وتدابير لمساعدة العمال على التكيف مع فقدان الوظائف.

● إن التدابير مثل بناء القدرات، والحوافز المالية، والتدابير لمساعدة العمال على التكيف مع فقدان العمل صالحة لجميع القطاعات، بما في ذلك قطاع السياحة. ويمكن أن تشمل تدابير التكيف الخاصة للسياحة زيادة تنويع عوامل الجذب السياحي.

يجب أن تضمن التدابير المناسبة انتقالاً عادلاً للعمال المحتمل تأثرهم، وتشمل هذه التدابير:

● **أنظمة الحماية الاجتماعية:** جاء في إعلان فيلادلفيا ١٣ الحق في الحصول على مستوى مناسب من الحماية الاجتماعية كحق أساسي لجميع الأفراد، وفي إعلانات منظمة العمل الدولية اللاحقة وفي عدد من العمل الدولي المعايير. إلا أن، فإن الواقع في العديد من البلدان وخاصة البلدان النامية، لا يرقى إلى مستوى هذه المثل. حيث تعد الحماية الاجتماعية هي الأداة التي طورتها المجتمعات الحديثة للتعامل مع ضعف بعض القطاعات، ويجب أن تعمل أنظمة الحماية الاجتماعية بالتوازي مع جهود التكيف لأنها يمكن أن تقلل من التعرض لتغير المناخ وتقوية أنظمة الضمان الاجتماعي، وخاصة في البلدان النامية. وهذا أيدته منظمة العمل الدولية، حيث يجب أن تتكيف الحماية الاجتماعية من أجل التعامل مع القضايا المعاصرة مثل التغير المناخي الذي هو بلا شك أحد أهم هذه القضايا.

● **سياسات التنوع الاقتصادي لتحديد فرص العمالة:** تهدف سياسات التنوع الاقتصادي إلى زيادة المرونة الاقتصادية للقطاعات الحساسة والمتأثرة للتغيرات المناخية مثل قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة. فهذه السياسات ضرورية لضمان استمرارية وديمومة النشاط الاقتصادي للمنطقة. ويمكن تنظيم سياسات التنوع الاقتصادي داخل القطاع: عن طريق تغيير الناتج الزراعي، أو من خلال تطوير أنشطة سياحية مختلفة، أو عن طريق الترويج لأنشطة جديدة من القطاعات الاقتصادية الأخرى (عن طريق التحول من الزراعة إلى الصناعة غير الحساسة للمناخ وقطاعات الخدمات). وهنا لابد من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالآثار المتوقعة لتغير المناخ في المناطق المتأثرة (أو المحتمل تأثرها) من خلال استشارة أصحاب العلاقة من العمال والمزارعين وقادة المجتمع وغيرهم، فهو يُعد أمراً أساسياً لفهم آثار هذا التحول قدر الإمكان، ودمج المعرفة المحلية حول فرص التنوع المحتملة من خلال يجب عمل دراسات الجدوى الاقتصادية لمخرجات الإنتاج المقترحة من خلال تحليل التأثيرات على العمالة، ويمكن أن تؤدي هذه التحولات في الإنتاج إلى زيادة أو انخفاض في احتياجات القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية المتأثرة والمتضررة من التغيرات المناخية.

● **برامج التدريب وإعادة التأهيل العاملين:** إن اعتماد برامج تدريبية و/أو إعادة تأهيل العاملين في القطاعات الاقتصادية من شأنه إستدامة العمل والعمال دون إعدادهم لوظائف جديدة، وذلك من خلال المؤهلات الجديدة وفرص التدريب. كما تحتاج سياسات التنوع الاقتصادي (البند السابق) إلى تدريب العاملين من أجل ضمان أن السياسات ستنعكس لصالح المجتمع المحلي. بشكل عام، يمكننا ملاحظة نوعين من سياسات التكيف وفقاً لآثارها الإيجابية على التشغيل:

١. السياسات التي تتجنب فقدان الوظائف، عن طريق تغيير عنصر الإنتاج التي تتأثر بتغير المناخ (مثل تغيير المحاصيل المزروعة).
٢. السياسات التي تهدف لتوفير فرص عمل، من خلال عمل مشاريع جديدة لتوفير فرص عمل (مثل مشاريع البنية التحتية).

مما سبق يُلاحظ:

أنه لا تزال استراتيجيات التكيف في البلدان النامية محدودة، لذا من المفروض أن تقوم هذه الدول بتطويرها بشكل فعال لمعالجة القضايا الاجتماعية والعمالة من أجل تحسين تأثير سياسات التكيف على التنمية. وتتمتع منظمات المجتمع المدني لا سيما النقابات العمالية بإمكانية الضغط على الحكومات من أجل المشاركة في التصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

وهنا يتبادر إلى أذهاننا التساؤلات الآتية:

➤ كيف يمكن للتكيف أن يمنع فقدان الوظائف؟

➤ كيف يمكن للتكيف أن يوفر فرص عمل؟

للإجابة عل هذا التساؤلات، سنأخذ قطاع الزراعة والغابات الأكثر حساسية وتأثراً بالتغيرات المناخية. حيث يُتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تقليل الإنتاج وتلف المحاصيل الزراعية الناتج من تذبذب كميات الهطول المطري، وإرتفاع درجات الحرارة، وتغير شدة وسرعة الرياح، بالإضافة إلى تآكل التربة وزيادة نفوق الماشية، لذا لا بد من أن تركز سياسات التكيف على توسيع الأنشطة غير الزراعية والمحاصيل الزراعية القادرة على مواجهة تقلبات أكبر في ظروف المناخ، وهذا من شأنه أن تقلل هذه السياسات من الآثار السلبية لتغير المناخ على هذا النشاط الاقتصادي والعمالة ذات الصلة. ويمكن للتكيف أن يساعد في توفير وإيجاد فرص عمل جديدة من خلال التوسع في الأنشطة غير الزراعية وإنشاء مشاتل الأشجار وتعزيز التقنيات الحديثة التي يمكن أن تساعد في التكيف مع تغير المناخ وتوفير العديد من فرص العمل. وهذا من شأنه منح الأسر خاصة الفقيرة منها الفرصة للمشاركة في الاقتصاد الرسمي وزيادة دخلهم. وهذا ينطبق على التكيف في مختلف القطاعات المتأثرة بالتغيرات المناخية

● كيفية الإستجابة والتكيف

بالرغم من أن مساهمة الدول العربية في إحداث تغير المناخ ضئيلة لكنها تواجه مخاطر كبيرة من عواقبه خاصة في ما يتعلق بالتهديدات الصحية. ولذلك، ينبغي على البلدان العربية إتخاذ إجراءات التكيف لتخفيض العواقب الصحية المرتبطة بتغير المناخ ودمجها لإيجاد حلول للعمل على التقليل من الآثار المدمرة لتغير المناخ، ومن هذه الحلول:

١. الحد من إنبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال التحوّل إلى مصادر الطاقة المتجدّدة وزيادة فعالية استخدام الطاقة واعتماد الأبنية الخضراء وزرع الأشجار وحماية التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي والمياه والنفايات.
٢. الحد من استخدام السيارات عن طريق تعزيز استخدام وسائل النقل العام وقيادة الدراجات الهوائية والمشبي، إن هذه الإجراءات اللازمة للتقليل من إنبعاث الكربون تحقق فوائد كثيرة في مجال الصحة العامة مثل الفوائد المترتبة على الحد من تلوث الهواء.
٣. تحضير خطة إستعداد ورسم خرائط المخاطر والتي تبين المناطق المعرضة للخطر مثل الأراضي القاحلة والمدن الساحلية والمدن المكتظة.
٤. القيام بالأبحاث من أجل تقييم التغيّرات المناخية وأثرها على الصحة في الوطن العربي وتقييم قدرة كل بلد على التكيف.
٥. بناء القدرات وتطوير الأنظمة الصحية وتكيفها وإستعدادها للإستجابة لتغيّر المناخ.
٦. التوعية بأخطار تغيّر المناخ على صحة الإنسان.
٧. تسهيل الحصول على المعلومات عن الأمراض وآثار التغير المناخي.

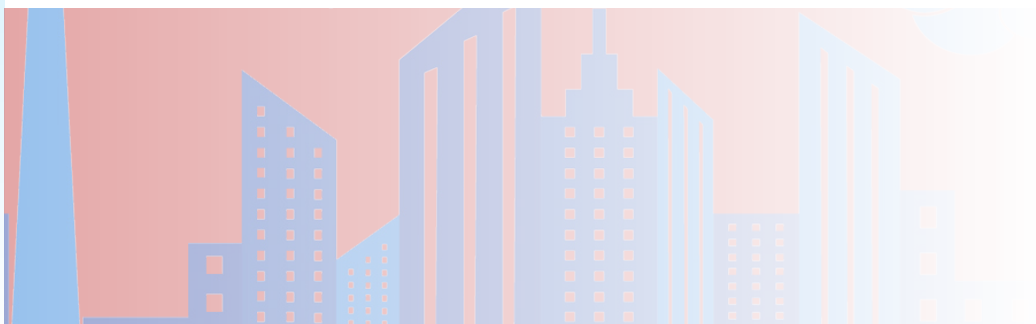
- أدى تغير المناخ إلى زيادة المخاطر على صحة العمال وسلامتهم. يتعرض العمال ، وخاصة أولئك الذين يعملون في الهواء الطلق أو في البيئات الداخلية الحارة ، لخطر متزايد من الإجهاد الحراري والاضطرابات الأخرى المرتبطة بالحرارة ، والإصابات المهنية ، وانخفاض الإنتاجية في العمل. تم تطوير مجموعة متنوعة من الأساليب لقياس وتقييم تعرض العمال للحرارة المهنية وخطر الاضطرابات المرتبطة بالحرارة.
- كما تؤدي زيادة درجة الحرارة المحيطة إلى زيادة تعرض العمال للمواد الكيميائية الخطرة والآثار الضارة للمواد الكيميائية على صحتهم. سيؤثر الاحترار العالمي على توزيع الحشائش والآفات الحشرية ومسببات الأمراض ، وسيؤدي إلى ظهور آفات جديدة ، وكلها يمكن أن تغير أنواع وكميات مبيدات الآفات المستخدمة ، وبالتالي تؤثر على صحة العمال الزراعيين وغيرهم. قد تساهم زيادة درجات الحرارة المحيطة في الإصابة بأمراض الكلى المزمنة المجهولة المسببات بين العمال. يؤدي الاحترار العالمي إلى زيادة تركيزات الأوزون على مستوى الأرض مع تأثيرات ضارة على العاملين في الهواء الطلق وغيرهم. تشكل الظواهر الجوية المتطرفة المتعلقة بتغير المناخ مخاطر إصابة لعمال الإنقاذ والإنعاش.
- يتطلب الحد من مخاطر الأمراض والإصابات المرتبطة بالعمل من تغير المناخ نهجًا ثلاثي الأبعاد:

(١) التخفيف من إنتاج غازات الاحتباس الحراري.

(٢) تنفيذ تدابير التكيف للتصدي للعواقب الإجمالية لتغير المناخ.

(٣) تنفيذ تدابير محسنة للصحة والسلامة المهنية.

- كما يواجه العمال العاملين في القطاعات المهنية والصناعية بالمخاطر المرتبطة بالمناخ والطقس في وظائفهم. كما سيؤدي تزايد تواتر الظواهر الجوية المتطرفة ومدتها وشدتها والتغيرات الأخرى التي يسببها تغير المناخ إلى تفاقم هذه المخاطر والتأثير على مجموعة واسعة من العمال. وبسبب الضغوط المالية ومتطلبات العمل، وقد لا يتمكن العديد من العمال من تجنب هذه التهديدات. فالاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات البيئية الناجمة عن تغير المناخ سوف تؤثر على العمال من نواح كثيرة، منها سيؤدي إلى تغير ساعات العمل ومواقع العمل وظروف العمل والأمن لكثير من العمال حيث تتكيف القطاعات الاقتصادية مع درجات الحرارة المرتفعة والهطول المطري. كما ستؤثر هذه الاضطرابات والتغيرات سلبيًا على صحة ورفاهية العديد من العمال وتقلل من إنتاجيتهم، خاصة في قطاعات الزراعة والبناء.
- وستضر المجتمعات المتضررة مزيداً من القفر والأوضاع الصحية الناتجة من انخفاض العمالة التي تتأثر من خلال العمل على الوقود الأحفوري. كما سيؤثر ذلك في انخفاض نسبة التوظيف في بعض الصناعات شديدة الخطورة مثل صيد الأسماك ، ومن المرجح أن يزداد التوظيف في الصناعات الأخرى مثل الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة وحماية السواحل.



ما هو الحل؟

● هناك حاجة إلى استراتيجيات متعددة للحد من مخاطر الأمراض والإصابات المرتبطة بالعمل من تغير المناخ. ويشمل استعداد صاحب العمل والعمال التعرف على مخاطر السلامة والصحة المهنية المحتملة وتوقعها والتحكم فيها نتيجة لتغير المناخ وعن تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف لمواجهة تغير المناخ. على سبيل المثال، قد تؤدي سياسات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ إلى تغييرات في البنية التحتية واستخدام الطاقة قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على صحة العمال وسلامتهم. وهنا يجب توسيع نطاق مراقبة الصحة المهنية ليشمل آثار تغير المناخ على الصحة والسلامة على العمال.

استراتيجيات العمل؟

- ممارسات إدارة الصحة والسلامة، بما في ذلك التزام الإدارة ومشاركة الموظفين في التعرف على المخاطر وتقييمها ومكافحتها والأخطار الجديدة والمتزايدة الناتجة عن تغير المناخ. وتشمل الآتي:
 ١. تخصيص الموارد للتعرف على المخاطر.
 ٢. إجراء تقييمات قابلية التأثير لتحديد العمال المعرضين للمخاطر المتعلقة بتغير المناخ (ومتى وكيف ولماذا).
 ٣. تنفيذ إستراتيجية رقابة مع السياسات والإجراءات والمعدات وتنظيم العمل التي تقضي أو تقلل من تأثير هذه المخاطر.

دور المنظمات العالمية العمالية في مجال الحد من تغير المناخ:

- ألقى المؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد هذا الشهر في بون، الضوء على الحاجة إلى هذه الأنواع من مشروعات تقوية البنية التحتية. وكانت مبادرات تمويل الأنشطة المناخية للحد من الآثار والتكيف إحدى دعائم المؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف. وقد أصدرت فيجي، التي ترأست الاتفاقية بدعم من ألمانيا، سندات خضراء بقيمة ١٠٠ مليون دولار فيجي (٥٠ مليون دولار أمريكي) من أجل مشروعات تتعلق بالمناخ، وذلك بدعم من مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. وسيمول هذا الإصدار البنية التحتية الخضراء، بما في ذلك إنشاء مدارس ومستشفيات مقاومة للطقس المتقلب، ومصدات الفيضانات من أجل المناطق الساحلية والنهرية المعرضة للخطر - وهي جهود تهدف إلى حماية مواطني فيجي من تداعيات الاحترار العالمي. وتُعد هذه السندات هي أول سندات سيادية خضراء تصدرها دولة نامية، وهي واحدة من بين العديد من السندات في سوق السندات الخضراء التي تشهد نمواً وتبلغ قيمتها نحو ٢٢٠ مليار دولار.
- يمكن لمنظمات العمال أن تنشئ لجاناً بيئية على المستوى القطاعي أو على مستوى المنشأة والإنخراط في حوار بشأن الأبعاد البيئية للتعاقي وكذلك بشأن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بها، مثل السلامة والصحة المهنية والأجور ووقت العمل والإنتاجية وقدرة قطاع الأعمال على الصمود والمهارات. بالإضافة إلى ذلك، يمكنها تقديم المشورة بشأن استراتيجية التنقل المستدام في مكان العمل وتعزيز تدابير ركوب الدراجات والمشى وتطوير أنشطة التدريب على كفاءة الطاقة وإدارة المياه بشكل أفضل وإجراءات إعادة التدوير وتقليل المواد التي يمكن تطبيقها في مكان العمل للحد من التأثير البيئي وتحسين الإنتاجية وتقليل المخاطر على صحة العمال.

- دأبت منظمة العمل الدولية على إصدار تقارير سنوية عن انبعاثات غازات الدفيئة في مقرها ومكاتبها الميدانية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتجمع تلك التقارير معلومات عن الانبعاثات في منظومة الأمم المتحدة وتنشرها في التقرير السنوي المعنون تخضير الكوكب الأزرق. وفي عام ٢٠١٨، بلغ طناً متضمنة انبعاثاتاً إجمالي الانبعاثات العالمية لمنظمة العمل الدولية ١٦ ٢٩,١٧٨ من مكافئات غاز الكربون، من رحالت السفر الرسمية والمرافق، أي أقل بنسبة ١٢٪ من انبعاثات عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بنسبة بالانبعاثات من حيث المصدر، يستأثر السفر جواً ٦٠٪ من الانبعاثات العالمية لمنظمة العمل الدولية، بينما تسجل انبعاثات المرافق نسبة ٢٩٪ ووسائل السفر الأخرى نسبة ١١٪.
- كما أقرت خطة عمل عربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة صادر في دورته الـ ١٩ في ٢٠٠٧. والإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي ٢٠٠٧. هدفت إلى تعزيز قدرات الدول العربية لاتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع قضايا تغير المناخ على نحو يقلل من آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- ويمكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور "حلقة الوصل لتدعيم حلقات تبادل الآراء والتعليقات من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، والعكس، وقد تساعد آليات تنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي في تكوين رؤى وإستراتيجيات مشتركة، وإعداد مقاييس مشتركة لمدى التقدم.. ويمكن أن تساعد كذلك في صياغة المصالح الإقليمية المشتركة وترجمة الأهداف العالمية بما يتوافق مع الظروف الإقليمية. كما تستطيع المؤسسات والمبادرات الإقليمية تسهيل التواصل الأفقي بين الهيئات المتخصصة والجماعات المعنية بهذا الشأن، ودعم التواصل بين مختلف الأطراف حول قضايا السياسات على الصعيد الإقليمي. ويمكن أن تساعد أيضاً في إيصال صوت الأطراف الضعيفة في النظام الإقليمي من الدول وغير الدول. وأخيراً، فإنها قد تساعد في تسهيل التبادل الفعال للموارد والخبرات الفنية والمعرفة من المنظمات الإقليمية المتخصصة والحكومات إلى هؤلاء الذين لديهم موارد وقدرات أقل
- ويمكن للمنشآت التي تدعمها منظمات أصحاب العمل أن تستفيد من التدابير المبتكرة الرامية إلى ضمان استمرارية الأعمال لتوسيع نطاق الابتكار وريادة الأعمال المؤاتين للبيئة وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية من خلال دمج المخاطر البيئية والتكنولوجيا في ممارسات إدارة المخاطر في المنشأة وفي المعلومات المالية المرتبطة بالمناخ والاستثمار في سلاسل التوريد والإمداد المستدامة. وفي السياق المحدد للبلدان النامية، أثبتت المستويات المنخفضة لإنتاجية ومحدودية توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنين الإئتمان المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر والفجوة الرقمية التي لا تزال سائدة، أنها حواجز مطروحة أمام تنفيذ بعض الحلول منخفضة الكربون. وينبغي تشجيع نهج متكامل يجمع بين تعزيز الإنتاجية والتقنيات التي يمكن الوصول إليها (مثل الهاتف المحمول والتلفزيون والراديو) والحلول التي تتمحور حول الإنسان. وتؤدي منظمات أصحاب العمل دوراً رئيسياً في هذا الصدد.



مبدأ الإنتقال العادل



١. مفهوم الإنتقال العادل Just Transition:

يُعرف الانتقال العادل على أنه « إطار جرى تطويره بواسطة الحركة النقابية ليشمل مجموعة من التدخلات الاجتماعية اللازمة لتأمين حقوق العمال وسبل عيشهم، عندما تحول الاقتصادات إلى الإنتاج المستدام، وفي المقام الأول مكافحة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي».

وقد جرى التصديق عليه دوليًا من قبل الحكومات في مختلف المجالات، بما في ذلك منظمة العمل الدولية (ILO)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في اتفاقية باريس، ومؤتمر كاتوفيتشي للمناخ (COP24) والاتحاد الأوروبي.

كما يُعرف الإنتقال العادل على أنه « مجموعة من المبادئ والعمليات والممارسات التي تقودها الرؤية وموحدة وقائمة على المكان والتي تبني القوة الاقتصادية والسياسية للتحول من الاقتصاد الاستخراجي إلى الاقتصاد المتجدد».

وهنا يجب أن تكون عملية الإنتقال نفسها عادلة ومنصفة؛ وإصلاح أضرار الماضي وخلق علاقات جديدة للمستقبل من خلال التعويضات. وفي حال لم تكن عملية الانتقال عادلة، فلن يكون هناك نتائج إيجابية.

يُعرف مصطلح «الانتقال العادل» حسب النقابات العمالية على أنه «الانتقال نحو اقتصاد مرّن للمناخ ومنخفض الكربون يزيد من فوائد العمل المناخي مع تقليل المضاعب التي يواجهها العمال ومجتمعاتهم»، ووفقًا للاتحاد الدولي لنقابات العمال، ستختلف الاحتياجات ذات الصلة بالانتقال العادل باختلاف البلدان، بما في ذلك:

١. استثمارات في القطاعات والتقنيات منخفضة الانبعاثات والغنية بفرص العمل. مع التركيز على احترام حقوق الإنسان والعمل، ومبادئ العمل اللائق.

٢. الحوار الاجتماعي والتشاور الديمقراطي للشركاء الاجتماعيين (النقابات وأرباب العمل) وأصحاب المصلحة الآخرين (أي المجتمعات).

٣. البحث والتقييم المبكر للآثار الاجتماعية والتوظيفية لسياسات المناخ. من خلال التدريب وتنمية المهارات، وهما عنصران أساسيان لدعم نشر التقنيات الجديدة وتعزيز التغيير الصناعي.

٤. الحماية الاجتماعية، إلى جانب سياسات سوق العمل النشطة.

٥. خطط التنوع الاقتصادي المحلي التي تدعم العمل اللائق وتوفر استقرار المجتمع خلال الفترة الانتقالية.

إن مفهوم الإنتقال العادل نشأ من الجهود التي تبذلها حركات العدالة العمالية والبيئية لضمان أن التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون يفيد الجميع بدلاً من افتراض أن الفائزين والخاسرين أمر حتمي في مثل هذا التحول الدراماتيكي إنه يركز على المجتمعات الصحية والوظائف الجيدة والمستدامة.

٢. الإطار التاريخي للانتقال العادل A Short History of Just Transition framework

- ظهر مبدأ الانتقال العادل أولاً من قبل النقابات العمالية وجماعات العدالة البيئية، المتجذرة في المجتمعات ذات الدخل المنخفض، الذين أدركوا الحاجة إلى التخلص التدريجي من الصناعات التي تضر بالعمال والمجتمع والكوكب؛ وفي الوقت نفسه توفر مسارات عادلة للعمال للانتقال إلى وظائف أخرى.
- نشأت حركة العدالة البيئية (Environmental Justice EJ) من استجابة لنظام العنصرية البيئية التي تعرضت المجتمعات فيها ذات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب للتلوث الخطير والممارسات الصناعية وتأثرت بها بشكل سلبي. وتعود جذورها إلى حركة الحقوق المدنية وهي في تناقض حاد مع الحركة البيئية السائدة، التي فشلت في فهم أو معالجة هذا الظلم. كما تؤكد الحركة على التنظيم التصاعدي مع التركيز على أصوات أولئك الأكثر تأثراً، والقيادة المجتمعية المشتركة.
- جرت صياغة مصطلح «الانتقال العادل» لأول مرة من قبل النقابات في أمريكا الشمالية في التسعينيات لوصف نظام دعم للعمال العاطلين عن العمل بسبب سياسات حماية البيئة. ويمكن اعتبار هذا المفهوم تطبيقاً بيئياً للتحويل الاقتصادي، والذي جرى تطويره في الثمانينيات عندما سعى النشطاء المناهضون للحرب إلى بناء تحالف مع العمال العسكريين ومنحهم حصة في اقتصاد السلام.

وبناءً على ذلك، قام أعضاء تحالف العدالة المناخية، وكثير منهم منتسب في حركة العدالة البيئية، بتكييف تعريف الانتقال العادل لتمثيل مجموعة من الاستراتيجيات لتحويل مجتمعات بأكملها لبناء اقتصادات مزدهرة توفر كرامة ومنتجة و سبل العيش المستدامة بيئياً؛ الحكم الديمقراطي والمرونة البيئية.

وفي هذا الصدد؟

- نشرت عدد من المنظمات العمالية وغير العمالية مفهوم الانتقال العادل فيما يتعلق بالعدالة البيئية والمناخية. وعندما بدأت النقابات في إدخال مفهوم الانتقال العادل في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وحركة تغير المناخ، ومن ثم تطور الانتقال العادل إلى دفع متعمد للانتقال إلى فرص العمل والاقتصادات المستدامة بيئياً واجتماعياً. وجرى تطبيق مصطلح «عادل» أيضاً على المخاوف المتعلقة بإنهاء الحرب وبناء اقتصاد وقت السلم. وطبق مفهوم الانتقال العادل في التحرك نحو صناعات منخفضة الكربون واقتصاد المناخ المرن خاصة من قبل النقابات العمالية.

الانتقال العادل أمر لا مفر منه؟

بعد قرون من التلوث؟ النهب العالمي؟ التلوث غير المحسوب؟ فإن الاقتصاد الصناعي القائم على الربح المتجذر في النظام الأبوي والتفوق (سيادة) الأبيض يقوض بشدة أنظمة دعم الحياة على الأرض، لذا فالانتقال أمر لا مفر منه ! إلا أن العدل ليس كذلك؟.

لذا؟ يجب أن نبني اقتصاداً ذا رؤية مختلفة تماماً عن ذلك الذي نحن فيه الآن، وهذا يتطلب إيقاف جميع أشكال التلوث والممارسات الخاطئة، وفي نفس الوقت يجب بناء اقتصاد جديد مستدام. وهنا يجب تغيير القواعد لإعادة توزيع الموارد والسلطة على المجتمعات المحلية. وتتحوّل مبادرات الانتقال العادل من الطاقة الملوثة إلى الطاقة مستدامة، ومن المحارق ومدافن النفايات إلى صفر نفايات، ومن أنظمة الغذاء المصنعة إلى السيادة الغذائية، ومن العنف العسكري إلى الحل السلمي، ومن التطور المدمر المتفشي إلى استعادة النظام البيئي.

جوهر التحول العادل هو الديمقراطية التي يتحكم فيها العمال والمجتمعات في القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية

3. مبادئ الانتقال العادل (CJA) Climate Justice Alliance

مبادئ الانتقال العادل هي محاولة لتوحيد وتوليف مختلف مبادئ الانتقال العادل من بين أعضاء CJA وحلفائهم المبنية على العمل، ونظراً لأن الانتقال العادل سيبدو مختلفاً في أماكن مختلفة، لذا فإن المبادئ المشتركة يمكن أن تعزز العمل الجماعي، ومبادئ الانتقال العادل هي:

مبدئ بوين فيفير Buen Vivir

ويشير هذا المبدأ إلى أنه يمكن العيش بشكل جيد دون أن نعيش بشكل أفضل على حساب الآخرين. ويتمتع العمال والسكان في جميع أنحاء العالم بحق أساسي من حقوق الإنسان في الحصول على هواء نظيف وصحي وكاف، وماء، وأرض، وغذاء، وتعليم، ومأوى. ويشير هذا المبدأ إلى أن تكون هناك علاقات عادلة مع بعضنا البعض.

العمل هادف Meaningful Work

يركز الانتقال العادل على تنمية الإمكانات البشرية، وخلق فرص للناس للتعلم والنمو والتطور إلى قدراتهم واهتماماتهم الكاملة. ويدعم الاقتصاد المتجدد هذه العملية.

تقرير المصير Self Determination

لجميع الأفراد الحق في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وهذا يتطلب حكماً ديمقراطياً في مجتمعاتنا، بما في ذلك أماكن العمل. ويجب أن تتمتع المجتمعات بالقدرة على تشكيل اقتصاداتها، كمنتجين، وكمستهلكين، وتقرير المصير هو أحد أعظم أدوات التحقيق ما نحتاجه.

إعادة التوزيع العادل للموارد والسلطة Equitable Redistribution of Resources and Power

إن نعمل على بناء أنظمة جديدة تكون مناسبة لجميع الناس وليس لقلّة منهم. يجب أن يعمل الانتقال العادل بفاعلية ضد أوجه عدم المساواة الاجتماعية الحالية والتاريخية وتحويلها على أساس العرق والطبقة والجنس ووضع المهاجر وأشكال القمع الأخرى.

الاقتصاد البيئي التجديدي Regenerative Ecological Economics

يجب أن يؤدي الانتقال العادل إلى تعزيز المرونة البيئية، وتقليل استهلاك الموارد، واستعادة التنوع البيولوجي وطرق الحياة التقليدية، وتقويض مختلف الاقتصادات بما في ذلك الرأسمالية، التي تقوض الأساس البيئي للرفاه. وهذا يتطلب إعادة توطئ الإنتاج الأولي والاستهلاك من خلال بناء أنظمة غذائية محلية، و طاقة نظيفة محلية، وإنتاج على نطاق صغير مستدام اقتصاديًا وبيئيًا. وهذا يعني أيضًا الإنتاج للعيش بشكل جيد دون العيش بشكل أفضل على حساب الآخرين.

تكافل Solidarity

الانتقال العادل يجسد التضامن المحلي والإقليمي والوطني والدولي، يجب أن يكون الانتقال العادل تحرريًا وتحويليًا. وآثار الاقتصاد الاستخراجي لا تعرف الحدود. نحن ندرك الترابط بين مجتمعاتنا وكذلك قضايانا. لذلك، فإن حلولنا تتطلب تضامنًا محليًا وإقليميًا و وطنيًا وعالميًا في مواجهة الإمبريالية والعسكرة.

نبني ما نحتاجه الآن Builds What We Need Now

يجب أن يُبنى العالم الذي نحتاجه، وقد يبدأ هذا على نطاق محلي صغير، ويجب أن يتوسع ليبدأ في استبدال الممارسات الاستخراجية المضرة، ويجب أن نبني ونثني القدرات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع.

الثقافة والتقاليد Culture and Tradition

لقد أجبرت الرأسمالية العديد من المجتمعات على التضحية بالثقافة والتقاليد من أجل البقاء الاقتصادي. كما أنها شوهت ودمرت أراض مقدسة. يجب على الانتقال العادل الاعتراف بجميع التقاليد والثقافات، والاعتراف بها على أنها جزء لا يتجزأ من اقتصاد صحي وحيوي. كما ينبغي أن تقدم تعويضات عن الأراضي التي سُرقت و / أو دمرت من قبل الرأسمالية والاستعمار والنظام الأبوي والإبادة الجماعية والعبودية.

٤. دور النقابات العمالية في الانتقال العادل:

منذ نشأته في الحركة العمالية، لم يكن مصطلح «الانتقال العادل» في السنوات الأخيرة مدافعًا عن النقابات فحسب، بل اكتسب موطنًا قدم راسخًا في خطاب السياسة العالمية. ولكن ماذا تعني النقابات بعبارة «الانتقال العادل» وكيف يمكن تحقيقه؟ كيف يمكن دمج الاهتمامات التي تركز على العمال في برنامج واسع للتغيير الاجتماعي يمكنه تلبية الحاجة إلى تحول اجتماعي بيئي؟

• نجح ممثلو النقابات بقيادة الاتحاد الدولي للنقابات في أواخر عام ٢٠١٥ بعد أكثر من عقد من الضغط المستمر على المفاوضين الحكوميين، في إدخال عبارة «الانتقال العادل» في ديباجة اتفاقية باريس للمناخ التي تم التفاوض عليها في COP٢١. وأكد النص على «ضرورات الانتقال العادل للقوى العاملة وخلق العمل اللائق والوظائف الجيدة وفقا لأولويات التنمية المحددة وطنيا». ووجوب الحفاظ على المبادئ التوجيهية للانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للانتقال العادل إلى توافق اجتماعي قوي وحوار اجتماعي وأهمية تعزيز التعاون الدولي، وتستند المبادئ التوجيهية إلى الركائز الأربع لبرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية:

١. الحوار الاجتماعي.

٢. الحماية الاجتماعية.

٣. حقوق العمال.

٤. التوظيف.

ويبرز دور العمال وأصحاب العمل والحكومة بوصفهم الشركاء النشطين الرئيسيين في ضمان الانتقال العادل، وتدعو الإتفاقية الحكومات الدولية إلى دمج مبادئ الانتقال العادل في طرق الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وزيادة الوصول إلى بيانات سوق العمل، وتشجيع التعاون بين الوزارات الوطنية ذات الصلة.

● هل هناك حاجة إلى سياسة متكاملة وتحويلية؟

تدرك النقابات العمالية إلى أنه يجب عليها أن تسعى جاهدة لتطوير سياسة انتقال عادل تعالج بطريقة ما الاهتمامات المباشرة للعمال مع الإبقاء على الحاجة إلى انتقال اقتصاد بشكل كامل. إن الانتقال الذي يكون «عادلاً» من منظور العمال أو «القوة العاملة»، ولكنه يفشل في المساعدة في تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المطلوب، لن يحقق في النهاية سوى القليل لمعالجة الاهتمامات الملحة المتعلقة بالمناخ والمخاوف البيئية الأوسع نطاقاً. بدلاً من ذلك، فإن السياسات التي تهدف إلى قيادة تحول اجتماعي اقتصادي قوي بما يكفي لتحقيق الأهداف المناخية والبيئية، ولكنها تتجاهل التأثير على العمال في مواقع أو صناعات محددة، وتخطر بعدم القدرة على تأمين الدعم من العمال الذي يتطلبه مثل هذا التحول من أجل كن ناجحاً.

● هل المطلوب حوار الاجتماعي أم «قوة الاجتماعية»؟

تهتم النقابات العمالية على جميع مستويات الحركة النقابية الدولية أن التحول الواسع للاقتصاد والمجتمع أمر مهم، لكن الإصرار على إبقاء «الحوار الاجتماعي» في المناقشات يجعل المناقشات النقابية أسيرة لسرد مؤسسة الأعمال الليبرالية، وهو غير محفز للانتقال العادل. وهذا مرتكز على الحقائق الخاصة لأوروبا ما بعد الحرب، فقد تم الارتقاء بالحوار الاجتماعي بشكل فعال إلى مرتبة الأيديولوجية الرسمية في السنوات الأخيرة - وهي أيديولوجية لا تتماشى بشكل مع التحديات التي تواجه العمال ومنظماتهم، والمطالب الملحة للإجراءات التي المناخ والأزمة البيئية على نطاق أوسع. لذا يمكن أن نعالج المخاوف التي تركز على العمال مع التقدم في التحول الاجتماعي والاقتصادي، ويسمى هذا نهج «القوة الاجتماعية»، وفي هذا النهج يسترشد بالاعتقاد بأن الانتقال العادل لا يمكن تحقيقه دون إعادة هيكلة للاقتصاد السياسي العالمي. وهنا يجب أن نبدأ بالاعتراف علناً بأن هذا يجب أن يكون هدف الحركة العمالية على المدى الطويل لتحقيق الانتقال العادل.

يجب على الحركة النقابية الدولية بشكل جماعي أن تصوغ نهجاً شاملاً ومتكاملاً ثم تتبناه.

● الحاجة إلى التكامل والتحويل

تسعى النقابات في جميع أشكالها جاهدة لتطوير سياسة انتقالية عادلة تعالج بطريقة أو بأخرى اهتمامات التحولات الحالية (التي تركز على العمال) بطرق تحافظ أيضاً على الحاجة إلى انتقال الاقتصاد بأكمله في الصدارة (التحول الاجتماعي والاقتصادي)، وذلك لأن الانتقال «العادل» من منظور العمال أو «القوة العاملة» يفشل في التقدم أو المساعدة في تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المطلوب. وهذا لن يحقق في نهاية المطاف سوى القليل من التغيرات المناخية والبيئية. إلا أن، السياسات التي تهدف إلى دفع التحول الاجتماعي والاقتصادي (المحتمل) قوية بما يكفي لتحقيق الأهداف المناخية والبيئية (مثل تلك المعتمدة في اتفاقية باريس)، ولكنها تتجاهل التأثير على العمال في مواقع أو صناعات محددة، وتخطر بعدم القدرة على ذلك، من تأمين نوع الدعم الاجتماعي والسياسي من العمال الذي سيحتاجه مثل هذا التحول حتى يكون ناجحاً.

اهتمت النقابات بتأثير سياسة المناخ على العمال ، سواء كانت «سلبية» (من حيث خسائر الشراكة في القطاعات كثيفة الكربون أو المعتمدة على الكربون) أو «الإيجابية» (من حيث «الوظائف الخضراء»). بصفتها ممثلين لعشرات الملايين من الأعضاء - وحاليًا بصفتهم الممثلين الرئيسيين للطبقة العاملة - فقد كان من المنطقي تمامًا أن تركز النقابات على إيصال صوت العمال ومخاوفهم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ، وأخرى متعددة الأطراف. وبذلك ، تحركت النقابات بسرعة وبشكل طبيعي

● المؤتمرات الدولية التي طرحت مبدأ الانتقال العادل:

➡ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠١٥ في باريس، فرنسا، أو COP ٢١، فقد أُنقِص دعاء الانتقال العادل والنقابات الأطراف بإدراج لغة تتعلق بالانتقال العادل وإنشاء العمل اللائق في ديباجة اتفاق باريس.

➡ أما مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠١٨ في كاتوفيتشي، بولندا، أو مؤتمر COP ٢٤، فقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلان سيليسيا للتضامن والانتقال العادل، الذي يسلط الضوء على أهمية الانتقال العادل كما هو مذكور في اتفاق باريس، والمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشجع الإعلان جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تنفيذ المضي قدمًا في تنفيذه والنظر في مسألة الانتقال العادل عند صياغة وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً للأطراف.

➡ وتبنى الاتحاد الأوروبي «الانتقال العادل» كجزء رئيسي من الصفقة الخضراء الأوروبية لمساعدة المناطق المعتمدة على الوقود الأحفوري داخل الاتحاد الأوروبي على الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً. تقترح الصفقة الخضراء الجديدة آليات انتقال عادلة للولايات المتحدة.

● وأخيراً،

الانتقال العادل أمر ممكن، لكن يجب أن تطالب به وتدفعه إلى الأمام حركة ديمقراطية واسعة، مع النقابات التي تلعب دوراً رئيسياً. ولن يكون هناك انتقال عادل بدون تحول اجتماعي وسياسي، وسيتوقف مثل هذا التحول على التحدي الناجح لعلاقات الملكية القائمة وتوسيع الديمقراطية الاقتصادية على جميع المستويات. ولن يكون هناك مثل هذا التحول حتى تدرك النقابات وحلفاؤها تمامًا حقيقة أن مثل هذا التحول ممكن وضروري للغاية.

٢- مصطلح العنصرية البيئية يستخدم لوصف الظلم البيئي في سياق عنصري وفي بعض الدول الغربية تشير العنصرية البيئية إلى طوائف الأقليات العرقية المهمشة اجتماعيًا والتي تتعرض لتعرض غير متناسب للملوثات والحرمان من الوصول إلى مصادر المنافع الإيكولوجية.

٣- النظام الأبوي هو نظام اجتماعي يتمتع فيه الرجال بالسلطة الأساسية ويسودون في أدوار القيادة السياسية والسلطة الأخلاقية والامتياز الاجتماعي والسيطرة على الممتلكات. بعض المجتمعات الأبوية هي أيضًا أبوية، مما يعني أن الملكية واللقب موروثان من سلالة الذكور.

٤- تفوق البيض أو سيادة البيض أو استعلاء البيض هو فكر عنصري مبني على الاعتقاد بأن الأفراد ذو العرق والأصل الأبيض هم أسباء على كل البشر من الأعراق الأخرى. هذا المصطلح أحياناً يطلق لوصف توجهات سياسية تشجع على سيطرة البيض على النواحي الاجتماعية، السياسية، التاريخية والصناعية في مجتمعاتهم. هذا المعتقد ماهو إلا جزء من مفهوم «الاستعلاء العرقي» الطامح للهيمنة.

٥ السيادة الغذائية هي حق الشعوب في غذاء صحي وملائم ثقافيًا يتم إنتاجه من خلال طرق سليمة ومستدامة بيئيًا ، وحققهم في تحديد نظمهم الغذائية والزراعية.

مراكز الانتقال العادل

١. بعد التعرف على مفهوم الانتقال العادل نأتي إلى التعرف على مراكز الانتقال العادل:

نظراً لأن تغير المناخ يشكل تهديدات غير مسبوقه للكوكب والمجتمع، فهناك تركيز متزايد على الانتقال العادل في تحقيق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف المناخ والتنمية المستدامة، مع حماية العمال والمجتمعات وضمان توزيع عادل إجتماعي للفوائد والمخاطر.

ومن هذا المنطلق؟

- تأسس مركز الانتقال العادل في عام ٢٠١٦ من قبل الاتحاد الدولي للنقابات. ويجمع المركز بين العمال ونقاباتهم والشركات والحكومات في حوار اجتماعي ومشاركة أصحاب العلاقة مع المجتمعات والمجتمع المدني لضمان حصول العمال على مشاركة لهم عند التخطيط لانتقال عادل إلى عالم منخفض الكربون. ويؤمن الانتقال العادل مستقبل وسبل عيش العمال ومجتمعاتهم في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.
- يقوم مركز الانتقال العادل على الحوار الاجتماعي بين العمال ونقاباتهم وأرباب العمل والحكومة والتشاور مع المجتمع المدني. وتوفر خطة الانتقال العادل وظائف أفضل ولائقة وحماية اجتماعية والمزيد من فرص التدريب وأمن وظيفي أكبر لجميع العمال المتأثرين بسياسات الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

٢. أهمية مراكز الانتقال العادل:

يضمن مبدأ «الانتقال العادل» أن الأشخاص المتضررين يتم أخذهم في الاعتبار من قبل أولئك الذين يتخذون القرارات. ويمكن أن يؤدي العمل المبكر بشأن الانتقال العادل إلى تقليل الآثار السلبية وزيادة الفرص الإيجابية إلى أقصى حد. يتضمن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ مجرد الانتقال كمبدأ مهم. لذلك كان من الأهمية إنشاء مراكز للانتقال العادل.

٣. آلية عمل مركز الانتقال العادل:

يعمل مركز الانتقال العادل مع الشركاء في جميع القطاعات ذات الصلة على تسريع عملية الانتقال العادل من خلال:

- تمكين العمال وشركائهم من خلال مشاركة أمثلة على عمليات وخطط الانتقال العادل، وتيسير مشاركة المهارات والخبرات بين العاملين، وبناء القدرات في عملية الانتقال العادل.
- توثيق أفضل الممارسات في عمليات الحوار الاجتماعي من خلال المقابلات ومقاطع الفيديو والتقارير ودراسات الحالة.
- بدء ودعم عمليات الحوار الاجتماعي التي تشمل النقابات والمجتمعات والحكومة والشركات، بمشاركة المستثمرين والخبراء.
- استراتيجية الدخول في حوارات السياسة الوطنية والعالمية والتخطيط بشأن الانتقال العادل.

أمثلة على الانتقال العادل من خلال مراكزها:

١. الهند: وهو مبادرة من iFOREST، هو محاولة للانتقال العادل في الهند، وتعزيز التفاهم حول القضية من منظور عالمي. وسيوفر المركز قيادة فكرية، ودعم السياسات القابلة للتنفيذ، وتعزيز أفضل الممارسات، وبناء قدرات مختلف لأصحاب العلاقة، ومن خلال التحالفات والتعاون، يسعى المركز إلى جعل الانتقال العادل أكثر شمولاً وشمولاً من الناحية الجيوسياسية على المنصات الدولية. ويهدف المركز إلى:

- بناء المعرفة عند التحول.
- تعميم فكرة الانتقال.
- تعزيز المشاركة بين مختلف أصحاب العلاقة على المستوى المحلي والدولي.
- تسهيل عملية التخطيط والتمويل المالي.

٢. ألمانيا: في عام ٢٠١٨، أطلقت ألمانيا لجنة بهدف تحويل قطاع الطاقة، والتخلص التدريجي من طاقة الفحم. كانت مهمة اللجنة هي الاتفاق على تدابير ملموسة وجدول زمنية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يتماشى مع أهداف المناخ في ألمانيا، فضلاً عن ضمان الانتقال العادل لعمال الفحم والمناطق. وكان عليهم أيضاً تحديد تاريخ انتهاء إنتاج الطاقة الحمراء في الفحم الحجري.

٣. نيوزيلندا: اتخذت الحكومة في نيوزيلندا مؤزراً خطوة مهمة للتصدي لتغير المناخ وخلق مستقبل نظيف وخضراء ومستدام. أعلنوا أنهم سيتوقفون عن إصدار تراخيص جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في الخارج، مما يؤدي إلى التخلص التدريجي من القطاع بحلول عام ٢٠٥٠.

٤. إسبانيا: في عام ٢٠١٨، فازت نقابات التعدين الإسبانية صفقة للانتقال العادل لعمال الفحم. جاء ذلك بعد سنوات من النضال حيث حاولت الحكومات الإسبانية المتعاقبة إنهاء الدعم لصناعة التعدين وإغلاق المناجم. تتضمن صفقة العام الماضي خطط تنمية مستدامة لمناطق التعدين.

٥. أمريكا: حالة كاليفورنيا: تعاملت كاليفورنيا مبدأ الانتقال العادل، من خلال أسواق طاقة مختلفة، فقد أبرمت النقابات والمجموعات البيئية اتفاقاً مع شركة PG&E للمرافق العامة لدعم العمال والمجتمع المحلي حيث خططت لإيقاف تشغيل محطات ديابلو كانيون النووية. وقدمت الشركة دعم إعادة التدريب للعمال على الوظائف وتعويض العمال. وقد انخفض إنتاج النفط الخام في كاليفورنيا بشكل كبير على مدى العقود وتخطط الولاية للتخلص التدريجي من التكسير الهيدروليكي بحلول عام ٢٠٢٧. وقد عمل ذلك على انتقال ناجح ليمكن لعمال صناعة النفط الذين يبذلون جهوداً مثل عمليات الإغلاق المُدارة أو تحويل المرافق إلى محطات طاقة متجددة أن يخففوا المصاعب ويوفر فرصاً للقوى العاملة.

٦. جنوب أفريقيا: طالب عمال من الاتحاد الوطني لعمال المناجم والاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب إفريقيا، استيعاب العاملين في محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والذين قد يفقدون وظائفهم نتيجة للانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، واستيعابهم في قطاع الطاقة المتجددة.

فكر؟

هل بالإمكان عمل مراكز إنتقال في البلدان العربية؟

العمل المناخي والتنمية المستدامة



١. مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development

- انتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداماً صحيحاً، لذلك جاءت هذه الدراسة النظرية في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية، يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الأيكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الأيكولوجي Ecology .
- من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها».

منذ قمة ريو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. وأن تلك التعريفات قد أعدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية.

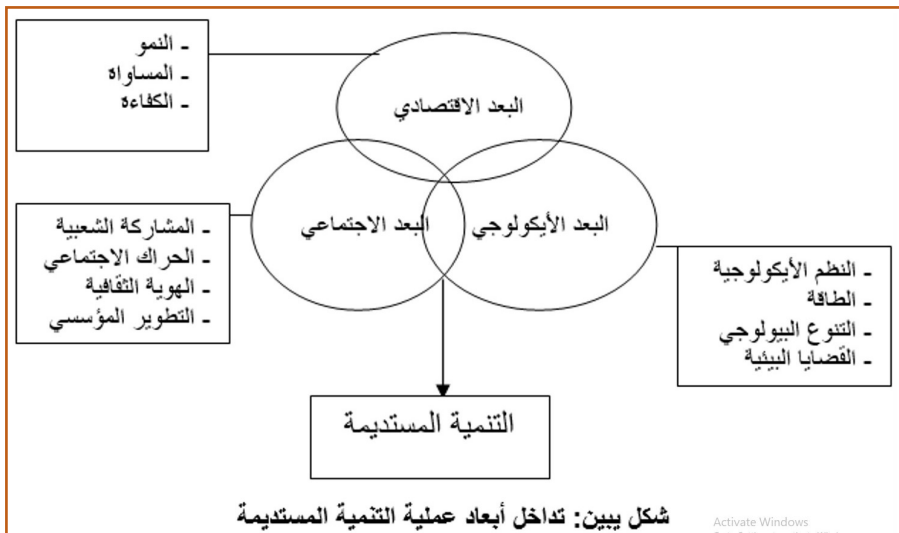
- تسعى التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجدها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها.

أهمية التنمية المستدامة:

تبرز أهمية التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام ١٩٩٤م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل().

أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد حسب الشكل المبين أدناه.



الاهتمام الدولي بالبيئة وتبني أجندة التنمية المستدامة؟

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام ١٩٧٢م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي (United Nations Environmental Program) (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية. وقد اعترف المؤتمر بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال، ولذا كان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، بطريقة غير معيقة.

أهداف التنمية المستدامة:

- اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠.
- أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة - أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف، والتزمت البلدان بتسريع التقدم لأولئك الذين في الخلف بعد.
- أهداف التنمية المستدامة مصممة لجعل العالم يتحول إلى أصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيرة، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والإيدز والتمييز ضد النساء والفتيات. والجميع بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة، وإن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية في كل المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بعد الإطلاع على مفهوم وأبعاد وأهداف التنمية المستدامة، سيتم التطرق إلى الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، العمل المناخي من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره:

● يعتبر اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ من أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ، ويمثل عام ٢٠١٥ لحظة حاسمة في السعي العالمي من أجل إيجاد مستقبل مستدام لسبعة ملايين نسمة، الذين سيفوق عددهم ٩ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وستقوم الحكومات، على مدى التسعة أشهر القادمة، بتحديد رؤيتها لخطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ بالاتفاق على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وفي غضون ذلك، ستعمل هذه الحكومات ذاتها، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على صياغة اتفاق عالمي جديد بحلول كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ في باريس في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ من أجل التصدي لخطر تغير المناخ وفي الوقت نفسه اغتنام الفرصة لمكافحته.

● وقد أصبح تغير المناخ أحد أكبر التحديات على الصعيد العالمي، ويعمل الخبراء، بمساعدة الوكالة وشركائها، على استخدام العلوم والتكنولوجيا النوويين لرصد آثار تغير المناخ والتخفيف منها والتكيف معها، والاستجابة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ وهدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ١٣، الذي يتوخى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الأهداف والغايات والمؤشرات من الهدف الثالث عشر : العمل المناخي

المؤشرات	الأهداف والغايات
١-١٣ : عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	١ - تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر
٢-١٣ : عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠	
٣-١٣ : نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات مع الاستراتيجيات الوطنية محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا للحد من مخاطر الكوارث	

١٣-١: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو وطني، لا يهدد إنتاج الأغذية (مما في ذلك وضع خطط تكي وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك.

١٣-٢: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية

١٣-٣: عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

١٣-٣-٢: عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرات المؤسسة والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية

١٣-٣: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

١٣-٤: المبلغ السنوي الذي يجمع سنويا بدولار الولايات ما مقي المتحدة في الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ هدف الوفاء بالتزام توفير ١٠٠ بليون دولار

١٣-٤: تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بحلول عام بليون دولار سنويا ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات تخفيفية مجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

١٣-٥: والدول الجزرية الصغيرة النامية عدد أقل البلدان نمواً ومقدار الدعم المقدم، مما متخصصا التي تتلقى دعما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، مما في ذلك التركيز على النساء والشباب واجتمعات المحلية والمهمشة

١٣-٥: تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب واجتمعات المحلية والمهمشة



من أجل تحقيق هدف العمل المناخي، لابد من عمل إجراءات لمكافحة تغير المناخ، وهذه الإجراءات ستكون من خلال:

١. تعزيز القدرة على الصمود والقدرة على التكيف مع الكوارث ذات الصلة بالمناخ، وسيكون من خلال تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع الأخطار ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان.
٢. دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والتخطيط، وسيتم من خلال دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني.
٣. بناء المعرفة والقدرة على مواجهة تغير المناخ، وسكون من خلال تحسين التعليم والتوعية والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من تأثيره والإنذار المبكر.
٤. تنفيذ اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، من خلال تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به البلدان المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بهدف تعبئة مشتركة ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف الهادفة والشفافية في التنفيذ والتفعيل الكامل للصندوق الأخضر للمناخ من خلال رسملة الصندوق في أسرع وقت ممكن.
٥. تعزيز الآليات لزيادة القدرة على التخطيط والإدارة، وذلك من خلال تعزيز آليات زيادة القدرة على التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

التكيف مع تغيُّي المناخ؟ أمر حتمي!

إن العمل على التخفيف من آثار التغير المناخي أمرٌ ضروري، ويمكن تعزيزه من خلال التنوع الإقتصادي (الهدف الثامن)، وإعتماد أنماط إستهلاك وإنتاج أكثر إستدامة (الهدف الثاني عشر)، وفي البلدان النفطية أصبح التنوع الاقتصادي أولوية قصوى. ويتيح التباطؤ الاقتصادي فرصاً لإحداث تحولات في مجال الطاقة المستدامة (الهدف السابع)، وخلق فرص عمل (الهدف الثامن).

التدابير المتخذة من جانب الدول العربية:

١. تحديث السياسات والالتزامات الوطنية وتعزيز الاتساق فيما بينها.
٢. تحديد الثغرات المالية، وإيجاد أدوات مبتكرة للتمويل.

توصيات لتحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠:

١. تطوير استجابات وطنية متماسكة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، عملاً بالاتفاقات العالمية وتماماً مع الظروف الوطنية.
٢. تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في المنطقة للتصدي لتغير المناخ.
٣. زيادة الوعي وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية وغيرها.
٤. حشد تمويل إضافي وتعبئة التكنولوجيا وتسريع بناء القدرات للعمل المناخي في المنطقة، بالاعتماد على مصادر عامة وخاصة.

الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة: حقائق أساسية

العالم	المنطقة العربية
عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص	
عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص	
857.37 في عام 2017	94.26 في عام 2017
عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص	
0.06 في عام 2017	0.23 في عام 2017
عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص	
0.41 في عام 2017	0.79 في عام 2017
عدد البلدان التي تعتمد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث	
بحلول نهاية عام 2020، أكملت خمس دول عربية استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث واعتمدتها (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، ومصر)، وأعدت ثماني دول مسودة استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث (تونس والجزائر والصومال والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا). ⁸	
نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث	
تم تطوير خطط محلية في مصر (مدينة واحدة) والأردن (سبع مدن) ولبنان (ثلاث مدن) وموريتانيا (أربع مدن) و دولة فلسطين (مدينة واحدة) والسودان (مدينة واحدة) وتونس (ثلاث مدن) والإمارات العربية المتحدة (مدينة واحدة).	

سيحتاج كل من الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني إلى العمل معًا لتنفيذ إجراءات مناخية حاسمة. من خلا عمل الاتفاقات والالتزامات الدولية، وكذلك السياسات الوطنية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تحتاج الشركات والاقتصادات التي تعمل فيها إلى الحوافز المناسبة لكل من الإنتاج والاستهلاك للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وعلى الرغم من أن اتفاق باريس والهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة يعززان الاستجابة العالمية لتغير المناخ من خلال الحوار الدولي، سوف تستمر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الازدياد، والتعهدات والجهود الوطنية الحالية لخفض الانبعاثات غير كافية لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وهنا يجب أن تستفيد الحكومات من فرص مثل اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ UNCCC في ديسمبر ٢٠١٩ ونوفمبر ٢٠٢٠ لتوفير قدر أكبر من اليقين لقطاع الأعمال ولتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكارات منخفضة الانبعاثات.

٤. العلاقة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة:

هناك علاقة مزدوجة بين التنمية المستدامة وتغير المناخ، من ناحية، يث يؤثر تغير المناخ على الظروف المعيشية الطبيعية والبشرية الرئيسية وبالتالي أيضًا على أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستدامتها، بينما من ناحية أخرى، تؤثر أولويات المجتمع بشأن التنمية المستدامة على انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ وقابلية التأثر.

و يمكن أن تكون السياسات المناخية أكثر فعالية عندما تكون مدمجة باستمرار في استراتيجيات أوسع مصممة لجعل مسارات التنمية الوطنية والإقليمية أكثر استدامة، ويحدث هذا لأن تأثير تقلبية المناخ وتغيره، واستجابات سياسة المناخ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها ستؤثر على قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى العكس من ذلك، فإن السعي وراء هذه الأهداف سيؤثر بدوره على فرص ونجاح سياسات المناخ.

الارتباط بين تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، يتمثل في الآتي:

١. يَنَتِج عن الاحتباس الحراري الحالي آثار سلبية على النظم الطبيعية والبشرية، مما يعيق بشكل كبير التقدم نحو تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة.
٢. يعمل اتفاق باريس المتمثل في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى تخفيض درجة الإحترار العالمية إلى أقل من ٢٪ والسعي إلى إنعكاس ذلك في معظم أهداف التنمية المستدامة.
٣. تنتج الإجراءات المناخية فرصًا جديدة للاقتصاد والبيئة والمجتمع، لكن ذلك يتوقف على التعاون الدولي، حيث تعتبر العدالة الاجتماعية والإنصاف من الجوانب الأساسية لمسارات التنمية المقاومة للتغيرات المناخية.

وهنا لابد من بيان تأثير الاحترار الحالي على التنمية المستدامة:

يبلغ متوسط درجة الحرارة العالمية درجة مئوية واحدة وهي أعلى من مستوى ما قبل تأثير الصناعة على الحياة، لكن الاحترار ليس موحّدًا؟ حيث تعاني معظم مناطق اليابسة من ارتفاع في درجات الحرارة بشكل أعلى من متوسط درجة واحدة. ومثلاً، درجة حرارة القطب الشمالي أعلى بدرجتين إلى ثلاث درجات، ويعيش ما يصل إلى ٤٠٪ من سكان العالم في مناطق يتجاوز فيها الاحترار ١,٥ درجة مئوية وهذا تسبب هذا في اضطرابات ملحوظة في سبل عيش الإنسان.

ما الذي يجب على العالم فعله للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ١,٥ درجة وما هي تداعياته على أهداف التنمية المستدامة؟

لا بد من التأكد على الالتزامات العالمية الحالية بموجب اتفاقية باريس إلى احتواء الاحترار العالمي لأقل من ٢ درجات ويسيى لحدده في ١,٥ درجة. وهذا يعمل على الحد والتخفيف من المخاطر على التنمية المستدامة، وينعكس على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة عند ١,٥ درجة. وفي حال بقي الاحترار العالمي عند درجتين مئويتين ومستويات أعلى من الاحترار، سيكون هناك مخاطر عالية للفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل القضاء على الفقر والجوع، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والحد من عدم المساواة وحماية النظم البيئية.

ومن إيجابيات الحد من الاحترار إلى ١,٥ درجة بدلاً من ٢ درجة مئوية:

١. سينخفض عدد الأشخاص المعرضين لنقص المياه في العالم إلى ٥٠٪.
٢. انخفاض التأثير على الحشرات والنباتات والفقاريات في نطاقها الجغرافي المحدد مناخياً بنسبة ٥.
٣. انخفاض عدد الأشخاص أقل عرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل ١٠ ملايين شخص.
٤. انخفاض بمقدار عشرة أضعاف من مخاطر خلو المحيط المتجمد الشمالي من الجليد في الصيف.
٥. خفض مخاطر انخفاض إنتاج المحاصيل بمقدار الثلث.
٦. تقليل المخاطر على التنوع البيولوجي والصحة وسبل العيش والأمن الغذائي والأمن البشري والنمو الاقتصادي.

جهود التنمية المستدامة في ظل تغير المناخ:

تدعو التنمية المستدامة إلى وجود معيار مقبول للمعيشة لكل فرد بدون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل، وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتشكيل إطار للتنمية المستدامة ولتوفير المستقبل الذي نبتغيه، وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى هذه الجهود:

١. تتطلب الاستدامة التصدي لتغير المناخ، الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على كل جوانب الوجود البشري، ويجب التصدي بقوة.
٢. الحد من مخاطر الكوارث، يمكن للكوارث تدمير المجتمعات المحلية في ثوان معدودة، ولهذا يقع بناء القدرة على التكيف في صميم خطط التنمية المستدامة.

مما سبق يمكننا القول أن تحقيق التنمية المستدامة يعد مطلباً من الصعب تحقيقه، رغم الجهود التي تدعو إليها المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، ويعود السبب الرئيسي إلى كون أكبر مصدر لتلوث المناخ يتمثل في كبريات الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، متخذة القرار، أي أنه لا يمكن تطبيق أي إجراءات رادعة لوقف تلوث المناخ مادام القرار وقوة التنفيذ، بيد أكبر مساهم فيما وصلت إليه الكرة الأرضية حالياً وما ستؤول إليه مستقبلاً، لتبقى المنفعة الاقتصادية، من أولويات هذه الدول، على حساب الإنسان و البيئة معاً.



هذا المشروع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية



International
Labour
Organization

دليل التغير المناخي